الحاكم الإسلامي والرفاه العام

عمر بن عبدالعزيز

نموذجًا

دكتــور

شوقي أحمد دنيا

أستاذ الإقتصاد

العميد الأسبق لكلية التجارة

جامعة الأزهر

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمات من نور

{ يا داود إن جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوي فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب } "قرآن كريم".

{ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظم به إن الله كان سميعاً بصيراً } "قرآن كريم ".

{ إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً إمام عادل ، وإن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدهم عذاباً إمام جائر} "حديث شريف".

{ يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة } "حديث شريف".

{ إمام عادل خير من مطر وابل وأسد حطوم خير من سلطان ظلوم } " علي بن أبي طالب".

{ إني لأعلم رجلاً إن صلح صلحت الأمة . قال : ومن هو : قال : أنت } "سفيان الثوري للمنصور ".

{ إذا عمل الوالي بالجور أو هوَ به أدخل الله النقص في أهل مملكته من الزرع والضرع وكل شيء وكذلك إذا عمل بالعدل أو هوَ به أدخل الله البركة في أهل مملكته } " وهبه بن منبه".

{ أشد الناس عذاباً يوم القيامة من أشركه الله في ملكه فجار في حكمه }

"طاووس لسليمان بن عبدالملك".

مقدمـــة.

مثلث علاقة نمط الحكم ، وما إذا كان رشيداً أو غير رشيد ، بوضع المجتمع ورقيه أو تدهوره مجالاً من المجالات الخصبة المثيرة للجدل والبحث لدي العلماء والمفكرين في علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة والدين ، فبينما يذهب البعض إلي تطامن هذه العلاقة وتواضعها ، من حيث أن وضعية المجتمع أمر معقد يخضع للعديد من العوامل والمؤثرات المتنوعة . ثم أن الوقائع والتجارب العملية لم تقدم نتائج حاسمة حول هذه العلاقة ، يري البعض الآخر أن هذه العلاقة من المعنوية والقوة بمكان ، من حيث ما للحاكم ونمط حكمه من تأثيرات بارزة في سلوك الناس وأنشطة المجتمع ، إيجاباً وسلباً . وكما يقال في الحكمة السائدة والمثل السائر فإن الناس علي دين ملوكهم ، وكما عبر عن تلك العلاقة العلامة ابن خلدون بعبارة اقتصادية بليغة من أن الدولة هي السوق الأعظم ، وفي زمن عمر بن عبدالعزيز شاع علي الألسنة مقولة تصب في هذا الاتجاه[1].

ولسنا هنا بصدد دراسة هذه العلاقة دراسة شاملة وسبر أغوارها ، وإنما بصدد دراستها من زواية عملية جزئية ، أو كما يقال في لغة علم الإدارة "دراسة حالة" للتعرف علي مدي تأثير الحاكم في المجتمع ، وهي تجربة أو حالة حكم عمر بن عبدالعزيز ، والذي حكم دولة هي في الحقيقة إمبراطورية أو هي أكبر إمبراطورية عرفها التاريخ في حينها ، وقد حكمها لمدة بالغة القصر حيث لم تتجاوز سنتين وخمسة أشهر[2] . وقد عانت هذه الدولة لحقبة ليست بالقصيرة تجاوزت نصف القرن من أنماط للحكم اتسمت بالظلم والقمع والاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وبتقليد عمر بن عبد العزيز لسدة الحكم إذا بهذا المنحني الهابط المنحدر لكل شئون الدولة يرتد صاعداً وبقوة وبسرعة . ولم يمض سوي هذا الزمن بالغ القصر إلا وكان المجتمع الإسلامي علي اتساعه الجغرافي وتنوعه العرقي وغيره ناهضاً متقدماً في كل المجالات ، محققاً درجة عالية من الرفاه العام . ويمكن القول دون تجاوز للحقيقة إن الذي حدث للدولة الإسلامية في هذه الحقبة لهو أعمق بكثير مما حدث في بعض الدول المعاصرة من تطورات وصفت لقوتها بالمعجزات ، كالمعجزة اليابانية والمعجزة الألمانية . إن المعجزة اليابانية والمعجزة الإلمانية كلتاهما لم تحقق لكل من يحتاج إلي الزواج أن يتزوج علي نفقة الدولة . لكن الدولة العمرية حققت ذلك.

إن تجربة كهذه تستحق الدراسة العلمية الجادة ، لغناها وثرائها بالدلالات والمضامين على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والدينية . والحس العام الإسلامي وغيره يدرك ويعرف ويسمع عن عدالة عمر بن عبدالعزيز ، لكن ذلك لا يغني عن تزويد الساحة العلمية بدارسات علمية تحلل وتفسر هذه التجربة الفريدة الفذة في الحكم.

ولعل النتيجة التي نود أن لو توصلت إليها هذه الدراسة بموضوعية علمية صارمة هي ترسيخ وتأكيد للمقولة الإسلامية النظرية التي تذهب إلي أن الحكم الإسلامي الصحيح ينهض بالمجتمعات ويحقق لها الرقي في كل المجالات ، بل ويحقق لها ما هو أكبر من ذلك ، يحقق لها السعادة . وهو قادر مهما كانت العقبات ومهما كان سوء الأوضاع أن يبدلها من بعد ذلك رقياً وتقدماً.

---

[1] - الطبري:- تاريخ الأمم والملوك ، ٤٩٧/٦.
[2] - ابن كثير:- ٦٣٨/١٢.

مع عنوان الدراسة.

الدراسة الراهنة بعنوان "الحاكم الإسلامي والرفاه العام" . ونوضح هنا مقصودنا بالحاكم الإسلامي ، إنه من يحكم مرتكزاً علي عقيدة الإسلام وشريعته وأخلاقه وآدابه ، بعبارة أخري هو حاكم فهم الإسلام فهماً صحيحاً وعمل قدر وسعه علي تطبيقه في مجالات الحياة العامة المختلفة من سياسية لاقتصادية لاجتماعية .....الخ ، حاكم يدرك ما في الإسلام من ثوابت لا تتجاوز ومتغيرات قابلة للتحرك في ضوء الثوابت لتحقيق مصالح الأمة ، ليس هو حاكماً دينياً بالمفهوم المعروف للحكم الديني ، فهو في الأول وفي الآخر حاكم ، وليس رسولاً معصوماً مقدساً ، هو في الشئون الدنيوية وفي تنظيمها وإدارتها يخضع لكل مبادئ الحكم الديمقراطي السليم ، وهو بهذا التوصيف لا يترادف ومصطلح "الحاكم المسلم" فكم من حاكم مسلم أثبتت التجارب أنه ليس "حاكماً إسلامياً".

وقد تنازعني عنوان "الحاكم الرشيد" لأن الحاكم الرشيد قد يكون غير مسلم ، لكن الحاكم الإسلامي هو بالضرورة حاكم رشيد ، فعنوان "الإسلامي" يجمع بين الرشد والإسلام وهذا هو المقصود.

هذا عن صدر العنوان أما عن عجز العنوان الرئيسي وهو "الرفاه العام " فقد توقفت كثيراً حول الإسم الأكثر دلالة علي مقصود ومطلوب الباحث . فهل هو : تقدم المجتمع ؟ أم تنمية المجتمع ؟ أم سعادة المجتمع ؟ أم رفاهة المجتمع ؟ أم نهضة المجتمع ؟ أم هو شيء غير ذلك كله ؟ أم هو شيء يأخذ من كل تلك الأسماء بسبب ؟ وهو في الحقيقة ما يأخذ من كل هذه الأسماء بسبب ، لكن من الناحية اللفظية لابد من اختيار اسم ، وكان "الرفاه العام" والذي ينافسه بقوة في ذلك هو "السعادة" ، ولولا أن مصطلح السعادة هو إلى أدبيات الفلسفة أقرب منه إلى أدبيات السياسة والاقتصاد لكان هو المختار ، وبخاصة أنه المصطلح الأكثر شيوعاً في الفكر الإسلامي . ولا ننسي قولة عمر رضي الله عنه "أسعد الولاة من سعدت به رعيته وأشقى الولاة من شقيت به رعيته"[1].

وعلي أية حال لقد اعتقدت أن هذا الإسم هو الأقرب إلى المقصود ، وربما لم يكن كذلك لدى باحثين آخرين ، والعبرة في النهاية بالمفهوم والمضمون.

مع الدراسات السابقة.

لا أظن أن شخصية مثل شخصية عمر بن عبدالعزيز لم تجذب العديد من الباحثين ، ومن ثم فأنا أو من بأن هناك الكثير من الدراسات العلمية من تخصصات مختلفة ومن طبائع متعددة ما بين رسائل علمية وبحوث ومؤلفات عن هذه الشخصية ، ولا يتعارض ذلك مع الاعتراف بأنني لم أحظ بعد بالاطلاع علي دراسة علمية مهما كانت مناسبتها عن الجانب الاقتصادي لدي عمر بن عبد العزيز مع شدة حرصي علي ذلك ، وكذلك اعترف بأن خير ما وقعت عليه عيني من كتابات حديثة عن عمر بن عبد العزيز ، وبخاصة من منظور مقصودي في معرفته عنه هما كتابان لمؤلفين فاضلين ، وهما : "ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز" للدكتور عماد الدين خليل . وقد نشرته مؤسسة الرسالة ببيروت ، و "الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز" للأستاذ عبد العزيز سيد الأهل ، نشر بمكتبات عكاظ بجدة ، وقد استفادت

---

[1]- أبو يوسف:- الخراج ، ص ١٤.

هذه الدراسة من هذين الكتابين استفادة كبيرة . ولعل من أجمع ما كتب عن عمر قديماً ما كتبه كل من ابن الحكم وابن الجوزي في مؤلف لكل منهما يحمل عنوان "سيرة تاريخ" عمر بن عبد العزيز.

مخطط الدراسة.

رؤى أن تحتوي الدراسة علي المقومات والمحاور والعناصر التالية:-

١- تعريف بعمر وبالواقع الذي تسلم فيه مسئولية الحكم.

٢- رؤية عمر لما عليه عمله وأهم عناصر هذه الرؤية.

٣- برنامج العمل الذي رأى ضرورة القيام به.

٤- تقييم لأداء الدولة.

٥- استنتاج عام.

تعريف بعمر وبواقعه.

تعريف بعمر.

هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ابن عبد شمس بن عبد مناف ، وأمه أم عاصم ، ليلي بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ، ولد عام ٦١هـ وقيل ٦٣هـ وقيل ٥٩هـ ، وتوفي عام ١٠١هـ وعرف في صغره بأشج بني مروان[١] . نشأ وتربى في قصور خلفاء بني أمية ، و عاش حياة رغدة رافهة كأعلا ما يكون الرغد وأتم ما تكون الرفاهة[٢]. طلب العلم منذ نعومة أظافره وتفوق فيه ، وعده كبار العلماء من المجتهدين[٣]. وهو من أواسط التابعين ، حيث عاصر عدداً من الصحابة . وتولى الحكم "الخلافة" بعد سليمان بن عبد الملك ، وظل فيه سنتين وخمسة أشهر . إلى أن توفي رحمه الله[٤].

وقبل أن يتولى الحكم تولى بعض المناصب الإدارية الكبرى ، ومن ذلك ولاية المدينة ثم الحجاز[٥]. ثم عمل مستشاراً لسليمان ، وأثناء ولايته للمدينة والحجاز أنجز بعض الانجازات المفيدة ، واطلع عن كثب على ما يجري في دهاليز الحكم ، وما يمارسه حكام بني أمية وولاتهم من أعمال وما يرتكبون من أخطاء وتجاوزات ، وصلت في كثير من الحالات إلى نطاق الخطايا وبخاصة في المجالات السياسية ، وما يتعلق بالحرية والكرامة ، وكذلك ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية ، واستحواذ واستئثار بني أمية بأموال عامة من حق الأمة ، وظهور التمايز الطبقي الكبير . ويسجل التاريخ لعمر في حقبة ولايته هذه أنه حاول تصحيح المسار حتى ولو كان في نطاق ولايته "الحجاز" فحسب ، عملاً بما اشترطه على الحاكم آنئذ وهو الوليد بن عبدالملك ، عندما عرض عليه ولاية المدينة إذ قال له : "إن أباك ولي من كان قبلي فأنا أحب ألا تأخذني بعمل أهل العدوان والظلم .. فقال الوليد لعمر : اعمل بالحق وإن لم ترفع إلينا إلا درهماً واحداً"[٦] . ولم يكن هذا من الوليد حباً في العدالة بقدر ما كان ترضية لأهل المدينة وتسكيناً لهم ونزعاً لفتيل الحقد على بني مروان مما أصابهم منهم.

وربما كان من أهم ما أنجزه عمر في هذه الحقبة التراجع ولو غير الكامل عن ديدن بني مروان وولاتهم في الحكم من الاستبداد بالرأي ، وعدم النظر إلي آية مشورة أو مشاركة من قبل أهل الرأي.

إذ قام عمر بتشكيل مجلس استشاري من كبار علماء المدينة لإمداده بالمشورة في الأمور التي تتعلق بالعامة ، وتكون هذا المجلس من عشرة . وفي بداية الاجتماع بهم قال لهم عمر :"إنما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه وتكونون لي فيه أعواناً علي الخير ، وإنني لا أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم جميعاً أو من حضر منكم ، وأن ترفعوا إلي المظالم ، وتراقبوا ما يجري ، فخرجوا من عنده وهم يثنون عليه ويدعون له بالخير"[٧].

---

[١]- والذي رأي عمر بن الخطاب بشأنه رؤي تفيد بأنه يملأ الأرض عدلاً ، الذهبي:- سير أعلام النبلاء ، ١١٦/٥.

[٢]- ابن الجوزي:- سيرة عمر بن عبد العزيز ، ٢٤٦. / ابن عبد الحكم:- سيرة عمر بن عبد العزيز ، ٢١. / الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ١٢٠/٥

[٣]- ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٦٨١/١٢ ./ ابن الجوزي ، ٨

[٤]- ابن كثير ، ٦٧٦/١٢.

[٥]- نفسه ، ٦٨٠/١٢ ، سيد الأهل ، الخليفة الزاهد عمر بن عبدالعزيز ، ٤١.

[٦]- ابن كثير ، ٦٧٦/١٢.

[٧]- الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، ٢١٦/٥ ./ سيد الأهل ، ٤٢ ، وما بعدها.

والتزم عمر بذلك إلى حد كبير ، وإن وقعت منه بعض الأخطاء التي كان معظمها تحت ضغط من الوليد ، ومن ذلك ضرب البعوث على أهل المدينة وإخراج ألفي رجل منها للقتال ، وضرب خبيب بن عبد الله بن الزبير مائة سوط ، ورجع بعضها إلى عمر ذاته ونشأته وعدم تخلصه كلياً من نزعة الإمارة والعيش وسط الأمراء والخلفاء وما فيه من بحبوحة العيش ورغد ورفاهية الحياة ، ولم يكن في نظر الناس بعد بذي زهد وذي عدل كبير ، لكن موت خبيب من جراء ما فعله عمر به كان القشة التي قصمت ظهر بعير الانحراف والابتعاد عن الحق والتزام الجادة عند عمر ، إذ تبدلت حياته بعد تلك الحادثة رأساً على عقب ، وعزله الوليد عن الإمارة ، وعاد عمر إلى دمشق ، وأخذت نفسه واتجاهاته تتغير بقوة وسرعة نحو القناعة وكف الأذى[1]. ورجع إلى نفسه ، متأملاً ناظراً في مظالم بني أمية في الناس ، وما ينزلونه بهم من عنف وقهر وظلم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وتأمل ملياً نمط حياة وسلوك الحاكم الوليد ورأى فيه الخروج البين على النهج الإسلامي ، وقد فزع من ذلك كله وقال "امتلأت الأرض والله جوراً فأرح الناس"[2].

وتقرب من الوليد ، وقد عزم على مرجعته في كل ما يراه من ظلم وانحراف وإن كلفه في ذلك ما كلفه ، وهناك واقعة مشهورة في ذلك رواها ابن عبد الحكم ونقلها على طولها سيد الأهل لها دلالتها الواضحة على ما نقول[3] . ومات الوليد وتولى سليمان سدة الحكم بعده ، وكان أفضل من الوليد في سماع النصح ، وتوطدت علاقة عمر به وعمل له مستشاراً ، وكم راجعه في بعض المواقف ، وبين له الوجه الصحيح لها ، وكثيراً ما كان سليمان يسمع لعمر وفي بعض الأوقات كان الخلاف يحتد بينهما[4] . ثم سرعان ما توفي سليمان بعد أن عمل أحسن حسنة في حياته بترشيح عمر خليفة من بعده برأى ونصيحة العالم المسلم الكبير رجاء بن حيوة.

وتولى عمر مسئولية الحكم ، وعنده خلفية إدارية جيدة ، ولديه فكرة واضحة تماماً عما يجري في أرجاء الأمة من مظالم وقهر من قبل ولاة بني أمية ، إضافة إلى ذلك تلك النقلة النوعية في رؤية عمر للحياة ولمضمونها ولنهايتها ، وأنها أكبر بكثير وأعمق بكثير من مجرد مباهج وسلطة وجاه ، إن هناك آخرة وهناك موت وهناك حساب عسير عن كل شيء.

وكل هذا هو ما يستحق فعلاً النظر فيه والركون إليه والعمل له ، وبخاصة أنه أصبح المسئول الأول أمام الله عن كل ما يجري في هذه الدولة المترامية الأطراف ، ولن يعذره التعلل بأنه ورث أوضاعاً ظالمة جائرة ولم يشارك فيها هو ، وإنما وطد نفسه علي أنه إن استكان ورضي بما كان ولم يشمر عن ساعد الجد في إزالته فهو مشارك لمن قام به من سلفه ، وهو مسئول عنه أمام الله مثل مسئوليتهم تماماً ، فماذا فعل؟.

---

[1]-ابن الجوزي ، ٢٢٩.
[2]- أبو المحاسن:- النجوم الزاهرة ، ٢١٨/١.
[3]- ابن عبد الحكم ، صفحات عدة ، سيد الاهل ، ٧٦ ، ٧٨.
[4]- ابن كثير ، ١٢ / ٦٤١ ./ سيد الأهل ، ٨٠ وما بعدها.

تعريف بواقع عمر.

بانتهاء حكم علي رضي الله عنه انتهى عصر الخلافة الراشدة ، ودخلت الدولة الإسلامية تحت نظام الحكم الملكي العضوض ، حسب النص النبوي الشريف ، وفيه يسعي الشخص بكل قوة لتولي سدة الحكم ، وإذا ما وصل إليها عض عليها بالنواجذ ليس له فقط وإنما أيضاً لذريته من بعده . واستمر العهد الأموي منذ معاوية وحتى عمر بن عبدالعزيز ، وقد تولى الحكم خلال هذه الحقبة العديد من حكام بني أمية وبني مروان ، وقد بلغت هذه الحقبة ستين عاماً تقريباً ، والذي يهمنا هنا في النظر في هذه الحقبة ما حدث خلالها من انحرافات شديدة في بعض الجوانب عما كان عليه الحال في عصر الخلافة الراشدة ، وقد اشتد الانحراف في عهد عبد الملك وابنه الوليد بن عبد الملك ، وتجسد الإنحراف في الجانب السياسي ، حيث القمع البالغ لكل من يعارض أو حتى لا يؤيد ، وتفشي الهرج والقتل في مختلف أنحاء الدولة[1] وبخاصة في العراق وبلاد فارس وأيضا في بلاد الحجاز ، وقد ولي الحكام ولاة بالغي القسوة والتجبر وعلي رأسهم الحجاج بن يوسف الثقفي ، والذي قال فيه عمر بن عبدالعزيز لو جاءت كل الأمم بأكابر خبثائها وجئنا بالحجاج لتفوقنا عليهم[2] ، وقال أيضا : "الحجاج في العراق وقرة بن شريك في مصر وعثمان بالمدينة وخالد بمكة ! اللهم قد امتلأت الأرض ظلماً فارح الناس"[3] . ولم يقف الفساد عند ذلك بل تعداه إلى فساد اقتصادي واسع ، حيث استأثر هؤلاء الحكام بأكثر من نصف الأموال العامة وموورست مظالم بشعة علي الفلاحين وعلى أهل الذمة[4] .

ومع هذا الفساد السياسي الواضح وكذلك الفساد الاقتصادي والفساد الاجتماعي فإن هذه الحقبة لم تكن شراً محضاً ، لقد كان فيها إيجابيات سياسية واقتصادية ، فلقد حوفظ على الدولة من العدوان الخارجي ، بل لقد توسعت الدولة الإسلامية كثيرا خلال تلك الحقبة ، وكذلك استصلحت الأراضي الواسعة ودخلت حلبة الانتاج ، وثم تعريب وإصلاح النظام النقدي . ويمكن أن يقال اقتصادياً لقد كان هناك نمو ولم تكن هناك عدالة . والإسلام ، كما هو معروف شديد الحرص على العدل وعدم الظلم ، ويوم يعتدي على مبدأ العدل لا يشفع للدولة أو للنظام أي إنجاز ، وهذا ما أكدته الآيات والأحاديث والآثار وأقوال العلماء . ويكفينا في ذلك آيات في سورة الفجر[5].

ومما زاد من حدة وقسوة هذه الانحرافات وإحساس الناس بها قرب العهد بالعهد النبوي وعصر الخلافة الراشدة اللذين كانا مثالين في العدالة والكرامة والحرية والشورى.

هل استطاع عمر أن يصحح المسار ؟ وهل تمكن من إزالة هذه الانحرافات الجسيمة أو معظمها ؟ وهل حافظ للأمة على معدلات نموها مع تحقيق عدالة التوزيع ؟ وهل أعاد للأمة بكل أطيافها الأمن والسلامة الاجتماعية ؟ هذا ما تعمل الدراسة على الكشف عنه.

---

[1]- سيد الأهل عبد العزيز ، ٥٣.
[2]- ابن الجوزي ، ٨٩.
[3]- ابن الأثير ، ١٢٢/٤.
[4]- حتى قال الإمام العتبي "وتخلق الأمراء بأخلاق العوام ، فصار لهم رفق في اللؤم وخرق في الحرص ، لو أمكنهم قاسموا الطير أرزاقها" ، الدينوري:- عيون الأخبار ، ١٨٢/٣.
[5]- الآيات : ٦- ١٤.

.رؤية عمر للتغيير

لم يأت عمر للحكم سعياً منه للسلطة والجاه ، ولم يأت اعتباطاً لمجرد أن غيره رشحه ، وإنما جاء لهدف معين يرى ضرورة تحقيقه وهو إزالة ما طرأ على نظام الحكم من خلل وانحراف ، هو يعرفه جيداً . ولطالما حدث نفسه بتحقيق ذلك لو أتيحت له الفرصة[١] . ولنا على ذلك دليل واضح ، لقد اقسم قبل أن يتحمل المسئولية أن أول عمل يقوم به فيما لو قدر له أن يتحملها هو عزل الولاة الطغاة الظلمة ، وعندما حقق القدر له تحمل المسئولية نفذ وعلى الفور ما ألزم نفسه به وبر في قسمه ، فأرسل خطابات بعزل هؤلاء ، قبل إتمام مراسم دفن الخليفة السابق ، كما سنشير في فقرة لاحقة.

وكل ما نود أن يكون واضحاً بشكل جيد لدى القارئ أن عمر عندما قبل تحمل المسئولية لم يكن من طلاب السلطة ولا سعى إليها ، بل لقد حاول جاهداً التملص منها ، كل ذلك لأنه يدرك جيداً أنه لن يكون حاكم جاه ونفوذ ، وسلطان أبهة ومتعة ، وإنما هو حاكم مسئولية وتكليف ، وأمامه وعلى عاتقه مهام كبار ثقال ، ولابد عليه من القيام بها.

فلديه خبرة واسعة بالواقع وما هو عليه ، ثم إنه مفكر كبير وعالم جليل وقد وطن نفسه سلفاً على التغيير الجذري في نمط حياته ، وفي مرئياته ، وسيطر عليه الخوف من الحساب الأخروي والطموح إلى الجنة ، وهو من أجل ذلك مستعد لتحمل كل مكروه . وكل مكروه دون مكروه الحساب الأخروى لا قيمه له ، وله في ذلك عبارات بالغة الدلالة[٢] ، وقد صرح بعض معاصريه بأنه ما كان يعمل عملاً دون تدبير ودراسة ووعي كامل بأبعاده وتداعياته "ما أحسب عمر خطا خطوة قط إلا وله فيها نية"[٣].

خلاصة القول إن عمر رضي الله عنه كانت لديه رؤية واضحة محددة الأبعاد والمحاور لما عليه القيام به ، تقوم على منهجية مرسومة حاكمة لبرنامج عمله ، ويمكن استشفاف أهم عناصر هذه الاستراتيجية فيما يلي:-

١] التطبيق الصارم لكل ما ينادي به على نفسه وأهل بيته ، وقد آمن بأن القول إذا لم يصدقه العمل فلن تكون له أية جدوى ، وهكذا وطن نفسه على أن يكون القدوة لكل من عداه[٤] ، وقد صرح علي الملأ بذلك ، حيث يقول : "إنه لينبغي ألا أبدأ بأول من نفسي"[٥] . وسوف نتعرف على التطبيق العملي لهذا الالتزام النظري في فقرات لاحقة.

٢] استغلال كامل للوقت والجهد لإنجاز برنامج التغيير الذي انتوى إجراءه ، لقد استغرقه العمل وملك عليه ليس فقط الزمن وإنما الجهد ، بل والمشاعر ، تقول زوجته رحمها الله لم يجامع عمر ولم يحتلم طوال فترة خلافته ، وعندما حُدَثَ في ذلك قال : كيف يستطيع رجل أن يأتي ذاك وأمر أمة محمد في عنقه ، الله سائله عنها يوم القيامة[٦] ، وقد طلب منه بعض أهله أن يخرج للنزهة بعض الوقت فقال من يجري عمل

---

[١]- سيد الأهل ، ٧٣.
[٢]- ابن عبد الحكم ، ٣٢.
[٣]- نفسه ، ٢١.
[٤]-ابن الجوزي ، ١٠٦.
[٥]- ابن سعد ، ٣٣٥/٥.
[٦]- نفسه ، ٣٨٥/٧.

ذلك اليوم ؟ فقيل له ينجز غداً ، فقال شغلني واسترقني عمل يوم واحد فكيف إذا اجتمع علي عمل يومين؟[1]. وهكذا سار عماله علي نهجه ، عمل متواصل ليلاً ونهاراً ، يذكر أحد أبناء الولاة أن أباه يعمل بالليل كعمله بالنهار لاستحثاث عمر إياه"[2] ، وإليك بعض مواقفه بالغة الدلالة : كتب يوماً إلى عامله على المدينة أن يقسم بعض المال في أولاد علي رضي الله عنه ، فرد عليه إنهم تفرقوا في القبائل ، ففي أيهم يكون العطاء ؟ فرد عليه عمر لو كتبت إليك في شاة تذبحها تكتب إلي أسوداء أم بيضاء ؟[3]. إذا أتاك كتابي هذا فاقسم في ولد علي من فاطمة ، فطالماً تخطتهم حقوقهم . وكتب إلى عامله على اليمن : أما بعد فإني اكتب إليك آمرك أن ترد على المسلمين مظالمهم فتراجعني ولا تعرف بعد مسافة ما بيني وبينك ولا تعرف أحداث الموت ، حتى لو كتبت إليك أن أردد على مسلم مظلمة شاه لكتبت أردها عفراء أو سوداء ، فانظر أن ترد علي المسلمين مظالمهم ولا تراجعني[4].

٣] استخدام مبدأ اللين والشدة وعدم التخلي عنه ، ففي مواطن كان أشد ما يكون فيها ، وبخاصة ما كان يتعلق ببني أمية والأموال العامة ، وفي مواطن كان ليناً متسامحاً متجاوزاً[5]. وقد حرص على ألا يلجأ إلى العنف والقسوة إلا في نهاية المطاف ، وعندما تفشل كل الوسائل الأخرى . والمعروف أنه كانت هناك تيارات فكرية ودينية متعددة ومتطرفة ، تحدث المزيد من القلاقل والاضطرابات ، فأشير عليه بمواجهتها بالشدة بادئ ذي بدء ، فرفض مفضلاً استخدام أسلوب اللين والحوار ونجح في ذلك دونما عنف وقتال ونزاع ، وعند ذلك أعلن مبدأه القاضي بـ "ما يعالج بغير الكي لا يلجأ فيه إلى الكي"[6]. وقال "لا خير في خير لا يحيا إلا بالسيف"[7].

٤] الإصرار الجازم على الإنجاز وتحقيق ما يصبو إلى تحقيقه من أهداف . تملكت عمر عقيدة الإصرار على النجاح مهما كانت العقبات والصعاب ، فبعد توفيق الله تعالي امتلك إرادة سياسية لا تعرف المهاودة والمراودة في الحقوق العامة وعودتها إلى أصحابها وتجريم انتهاكها ، وقد وطد نفسه منذ البداية ، بل وقبل البداية أنه سيواجه مقاومة عنيفة تصل إلى أن تكون مسلحة قد تودي بحياته وبخاصة من بني أمية وولاتهم ورحب في أكثر من موقف بإزهاق روحه طالما أحق الحق.

---

[1]- ابن عبد الحكم ، ٤٧.
[2]- نفسه ، ٤٧.
[3]- المسعودي ، مروج الذهب ، ١٨٤/٣ وانظر مفصلا د. عماد خليل ، ١٧٠ وما بعدها.
[4]-ابن سعد ٣٧١/٧.
[5]- د. عماد خليل ، ١٧٢ ، سيد الأهل ، ١٠٦.
[6]- ابن الجوزي ، ٦٢.
[7]- ابن الأثير ، الكامل ، ٦٥/٥.

برنامج العمل.

نظر عمر في وضع الأمة علي مختلف الأصعدة وفي مختلف المواقع والأماكن فوجده في حاجة ملحة وسريعة إلي إصلاح جوهري ، يتوقف علي تغييرات جذرية في المجال السياسي والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال الإداري والمجال العلمي والثقافي .

ورأي أن النهج الكفء لتحقيق ذلك يقتضي العمل علي هذه الجهات المتعددة متوازياً متزامناً ، لما بينها من روابط وعلاقات متبادلة ، وكل تغيير في مجال يتوقف جزئياً علي تغيير في المجالات الأخري ، وفي الوقت ذاته ، يفيد وييسر من التغيير في تلك المجالات .

إصلاح الوضع السياسي.

كي ندرك العمل المطلوب ونوعية التغيير المحتم ، علينا أن نستحضر مدي الاستعلاء والاستكبار من قبل حكام بني مروان وولاتهم علي الأمة ، وأن نستحضر في الوقت نفسه مدي استحواذهم واستيلائهم علي أموال الأمة – وأن ندرك في الوقت ذاته مدي عصبيتهم ونفوذهم وتوحدهم في مواقفهم حيال مصادر سلطتهم وسطوتهم والاستماتة في عدم التفريط فيها ، وأن ندرك أخيراً انفراد عمر بالمواجهة ، غير مدعوم بمؤسسات وقوي شعبية نافذة تقف معه وتشد من أزره.

لقد حرم حكام بني مروان الأمة من المشورة والمشاركة في الأمر والرأي ، ناهيك عن المعارضة حتى الكلامية ، ومن يعترض ليس له جزاء إلا القتل والتعذيب والتنكيل [١] . يقول عبدالملك : " لا ينبغي للخليفة أن يناشد ولا يكذب ولا يسميه أحد باسمه"[٢] . وكانت البيعة تؤخذ لذريتهم والسيوف مسلطة علي الرقاب ، وخطب كبير السفاحين في هذا العصر الحجاج بن يوسف الثقفي في ذلك مشهورة محفورة في قلب التاريخ ، ومنها " أنا ابن جلا "إني لأري رؤوساً قد أينعت وحان قضافها".

ولا أدل علي حجم ونوعية التغيير الذي طرأ في هذا المجال من قول الإمام الجليل القاسم بن محمد "اليوم ينطق كل من كان لا ينطق"[٣].

لقد تمكن عمر من تجريدهم من كل عوامل وأسباب هذا الصلف والاستكبار ، وأصبحوا لا حول لهم ولا قوة . وربما يقال : وهل طبق عمر ذلك النهج علي نفسه ، والحال أنه أصبح هو الحاكم ، أم أنه أزالهم وحل محلهم ؟ سبق أن أشرنا إلي أن أحد مقومات منهجية عمر في العمل القدوة الذاتية ، بل والبدء بالنفس ، وجاء فعله مؤكداً ومصدقاً قوله ، فجرد نفسه بنفسه من كل شوائب وتداعيات غطرسة السلطة ، من الاستعلاء والاستبداد بالرأي ، وقمع المخالف والمعارض ، لقد أصدر أمره لقائد حرسه الذي اختاره بعناية " إذ رأيتني ملت عن الحق فضع يدك في تلبابي ثم هزني ثم قل : يا عمر ما تصنع"[٤]. حدثني بربك هل حدث مثل ذلك من أي حاكم علي مر التاريخ البشري؟!!

---

[١]- وقصة عبد الملك بن مروان مع سعيد بن المسيب عندما رفض مبايعة عبدالملك وسليمان وكيف أوقع به التنكيل الشديد ، انظر شذرات الذهبي ، ٩٥/١ لابن العماد.

[٢]- سيد الأهل ، ٧٥.

[٣]- ابن عبد الحكم ، ١٣١.

[٤]- ابن الجوزي ، صفوة الصفوة ، ٩٢/٢.

ويرسل منشوراً لولاته وعماله نصه "إذا جاءكم كتابي بغير الحق فارموا به علي الأرض"[1]. وكون هيئة استشارية حدد أعمالها ومواصفاتها في إعلانه هذا "يرفع إلينا حاجة من لا يستطيع رفعها ، ويعيننا علي الخير بجهده ، ويدلنا من الخير علي ما لا نهتدي إليه ، ولا يغتابن عندنا الرعية ، ولا يعرضن فيما لا يعنيه"[2].

وقد رأى أنه قد يكون هناك في أطراف الإمبراطورية الإسلامية من يملك رأيا صائباً أو له ملاحظات علي سياسة ما وقد يحول بينه وبين توصيله لمقر الحكم بعد المسافة ووعثاء السفر ومشقات الطريق ، لذلك عمم في أرجاء الأمة هذا المنشور العجيب الفريد والذي لم يسمع التاريخ له مثيلاً "أما بعد فأيما رجل قدم إلينا في رد مظلمة أو أمر يصلح الله به خاصاً أو عاماً فله ما بين مائة وثلثمائة دينار ، بقدر ما يري من الحسبة وبعد السفر ، لعل الله يحي به حقاً أو يميت باطلاً أو يفتح من ورائه خيراً"[3].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه يوم أن كان والياً علي الحجاز وقبل أن يتولي حكم الدولة شكل مجلساً للشورى من كبار علماء المدينة ، وكان لا يبرم أمراً بدونهم أو من حضر منهم[4]. وطلب منهم أن يراقبوا المظالم ويرفعوها إليه[5].

وبهذا فقد محا تماماً ظاهرة الاستبداد بالرأي والاستعلاء على المشورة والمشاركة في الرأي ، وقام على الفور بعزل ولاة وعمال السوء وأذنابهم ، ومن شدة حنقه على هؤلاء من جراء عسفهم بالرعية وقمعهم البالغ لها بغير حق صمم أن لو تمكن من السلطة ليكونن أول عمل يقوم به هو عزلهم ، وقد أنجز ما وعد ، فكتب بعزلهم قبل أن تتم مراسم دفن الخليفة السابق[6]. ومن طرائف ما يروى هنا أن أحد العمال المعزولين قال له معتذراً بأنه لم يعمل مع الحجاج إلا قليلاً ، فقال له : حسبك من صحبة شر يوم أو بعض يوم[7]. وهكذا تطهر الجهاز الإداري من كل الظلمة الفاسدين[8] وبأسرع ما يمكن ، دونما تسويف أو تردد أو تعذر بعدم وجود البديل الصالح ، وقد عمل في ذلك بنصيحة أحد كبار العلماء وهو سالم بن عبد الله بن عمر حينما استشاره عمر في موضوع العمال فقال له : "لا يمنعنك من نزع عامل أن تقول لا أجد من يكفيني عمله ، وإنك إن تنزع – تعزل - لله وتعمل لله أتاح الله لك رجالاً وجاءك بأعوان"[9].

ويلاحظ أن عمر لم يكتف بعزل هؤلاء الجبابرة الظلمة وإنما جردهم من كل مال لم يكن من حقهم . وبهذا فقد طهر الجهاز الحكومي من هؤلاء ، وفي الوقت ذاته سحب منهم الأموال المنهوبة ، فدعم بذلك إيرادات بيت المال من جهة ، ورد الحقوق إلي أصحابها من جهة ثانية ، وجرد هؤلاء

---

[1]- ابن كثير ، ١٢/ ٦٩٧.
[2]- نفسه ، ١٢/ ٦٩١.
[3]- ابن عبد الحكم ، ١٣٧.
[4]- ابن كثير ، ٦٨١/١٢ ، ابن سعد ، ٣٢٨/٧.
[5]- الطبري ، ٢١٦/٥.
[6]- ابن عبد الحكم ، ٣٣ .
[7]- ابن الأثير ، ١٠/٥.
[8]- ابن كثير ، ٦٥٨/١٢ ، ابن الأثير ، ١٨/٥ ، عماد خليل ، ١٥٥ ، سيد الأهل ، ١٤٠ ، ابن سعد ، ٣٢٨/٧.
[9]- ابن الجوزي ، ١٣٠.

من الأداة المالية التي كان لهم أن يستخدموها في كل ما يعكر أمن المجتمع من جهة ثالثة ، وموقفه من يزيد بن المهلب سجلته العديد من المصادر[١].

وواجهت عمر أعوص مشكلة وهي نزع أموال بني أمية التي لم يتملكوها بطرق مشروعة وردها إلى أصحابها ، يستوي في ذلك بيت المال أو أفراد من المجتمع . وإنما عدت هذه أكبر تحد أمام عمر لاعتبارات عديدة ، منها أن الكثير من هذه الأموال دخلت حوزة بني أمية من أزمان بعيدة من يوم أن تولى معاوية الحكم ، وقد أصر عمر على أن يأتي على هذه الخطيئة من منبعها ، وأنها بيد حكام جبابرة ، وأنها كانت من الضخامة والتنوع بمكان ، يضاف إلى ذلك أن عمر كان بمفرده في مواجهة هذا الإنجاز الرائع بالغ الأهمية.

وقد ثمن الناس في عصره هذا العمل لدرجة قولهم "أفضل الخلفاء أبو بكر يوم الردة وعمر بن عبد العزيز يوم رد المظالم التي لدى بني أمية"[٢]. وكم كان يترحم عليه الإمام أحمد بن حنبل لشدته على قومه في هذا الأمر[٣]. وبالطبع فإن التغلب على هذه العقبة والنجاح في إزالتها كان يحتاج إرادة سياسية صارمة ، وقوة لا تلين ، وحكمة وكياسة ، وقد قاوم بنو مروان هذا الموقف بمختلف الوسائل ، الجامعة بين الشدة والتهديد والعصيان الصريح ، وبين اللين واستدرار عطف الأهل والقربي.

وفشلت كلها في إثناء عمر عن عزمه في نزع هذه الأموال[٤]. وقد ساوموه على أن يبقي على القديم كما هو ، ويستأنف من جديد ، فرفض رفضاً تاماً ، فالمظالم ، وبخاصة ما كان في المال العام لا تسقط بالتقادم . وليقطع الطريق أمام أي أمل في الإحتفاظ بهذه الأموال قرر أن يبدأ بنفسه وأهل بيته . فكانت لديه أموال وقطائع في مختلف أرجاء الدولة منحها له خلفاء بني مروان في مختلف المناسبات[٥] ، وكذلك كان الحال مع زوجته بنت الخليفة وأخت الخلفاء ثم زوجة الخليفة . ونحب أن نؤكد أن تجرده وأهل بيته من تلك الأموال التي لم ير له أحقية فيها لم يكن بدوافع سياسية في المقام الأول وإنما كان بدوافع دينية . إن الإسلام نهى عن ذلك ، وكفى بهذا النهي دافعاً لعمر للتخلص منها . ومع أننا لو أخذنا في ذكر نصوص الوثائق في هذا الشأن لضاقت بها الورقة فإن هذه الوثائق من الضروري ذكرها أو على الأقل ذكر بعضها ، حتى تكون أمام نظر القارئ يتدبرها جيداً ويستخلص منها ما يمكن استخلاصه.

ذكر ابن سعد عن عبد المجيد بن شهيل قال : "رأيت عمر بن عبد العزيز بدأ بأهل بيته فرد ما كان بأيديهم من المظالم ثم فعل بالناس بعد"[٦]. وذكر عن عمر أنه قال : "إنه لينبغي أن لا

---

[١]- الطبري ، ٥٥٦/٦ ، ابن كثير ، ١٢/ ٦٦٥.
[٢]- النجوم الزاهرة ، ٢٧٥/٢.
[٣]- ابن الجوزي ، ١٢٠.
[٤]- هناك العديد من الوثائق الدامغة في هذا الشأن عرضها د.خليل ، ١١٦ وما بعدها ، ولعل من أشد عباراته في ذلك "والله لوددت أن لا تبقى فى الأرض مظلمة إلا رددتها ، على شرط ألا أرد مظلمة إلا سقط لها عضو من أعضائي أجد ألمه ، ثم يعود كما كان حياً" ابن عبد الحكم ، ١٤٧ وما بعدها.
[٥]- فكان له الديداء وخيبر وفدك بالحجاز والمكيدس وجبل الدرس باليمن وبداء جزين بالشام وقطائع متفرقة بمصر واليمامة والبحرين ، وكان لبعضها عقود وسجلات ولبعضها ليس لها ، ولكثرتها لم يستطع عمر إحصاءها ، وقد مزق كل ما لديه من سجلات بهذا الشأن ، حتى لا تكون هناك رجعة.
[٦]-الطبقات ، ٣٣٥/٧.

أبدأ بأول من نفسي ، فنظر إلى ما في يديه من أرض أو متاع فخرج منه ، حتى نظر إلى فص خاتم فقال : "هذا مما كان الوليد بن عبد الملك أعطانيه مما جاءه من أرض المغرب فخرج منه"[١].

ونقل عن إسحاق بن عبد الله قوله : "مازال عمر يرد المظالم من لدن معاوية إلى أن استخلف ، أخرج من أيدي ورثة معاوية ويزيد بن معاوية حقوقا"[٢]. "كتب إلينا عمر في رد المظالم إلى أهلها فرددناها حتى أنفذنا ما في بيت مال العراق ، وحتى حمل إلينا المال من الشام"[٣]. "لما ولي عمر منع قرابته ما كان يجري عليهم ، وأخذ منهم القطائع التي كانت في أيديهم ، قال : فشكوه إلى عمته فدخلت عليه فقالت : إن قرابتك يشكونك ويزعمون ويذكرون أنك أخذت منهم خير غيرك ، قال : ما منعتهم حقاً أو شيئًا كان لهم ، ولا أخذت منهم حقاً أو شيئاً كان لهم ، فقالت : إني رأيتهم يتكلمون ، وإني أخاف أن يهيجو عليك يوماً عصيباً ، فقال : كل يوم أخافه دون يوم القيامة فلا وقاني الله شره"[٤]. كان عند زوجة عمر جوهر فقال لها عمر من أين صار هذا إليك ؟ قالت أعطانيه أمير المؤمنين قال : إما أن ترديه إلى بيت المال وإما أن تأذني لي في فراقك فإني أكر أن أكون أنا وأنت وهو في بيت ، قالت : لا ، بل أختارك على أضعافه لو كان لي ، فوضعته في بيت المال"[٥]. "إن أهلي أقطعوني ما لم يكن لي أن آخذه ولا لهم أن يعطونيه"[٦]. "إن الله تعالى بعث محمداً رحمة إلى الناس كافة ، ثم اختار له ما عنده ، فترك لهم نهراً شربهم فيه سواء ، ثم ولي أبو بكر فترك النهر على حاله ، ثم ولي عمر فعمل عمل صاحبه فلما ولي عثمان اشتق من ذلك النهر نهراً ، ثم ولي معاوية فشق منه أنهاراً ، ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ومروان وعبد الملك والوليد وسليمان ، حتى أفضي الأمر إلي وقد يبس النهر الأعظم ، ولن يروي أصحاب النهر حتى يعود إليهم النهر الأعظم إلى ما كان عليه"[٧].

دخل على عمر أحد أقاربه غاضباً من معاملتهم المالية وحرمانه إياهم من كل ما كانوا يستأثرون به على أفراد الأمة فقال لعمر لولا الخوف من غضبك لرددت عليك وكذلك بقية الأقارب العشرة دنانير التي أجريتها علينا – استصغاراً لشأنها – فما كان من عمر إلا أن رد بحسم "لا والله العظيم لا أعطيكم درهماً إلا أن يأخذ جميع المسلمين"[٨]. "دخل عليه عتبة بين سعيد – أحد أقاربه من بني أمية – مطالباً إياه بصك قيمته عشرون ألف دينار كان قد كتبه له الخليفة السابق سليمان ، فقال له عمر باستنكار بالغ : عشرون ألف دينار تغني أربعة آلاف بيت من المسلمين ، وأدفعها إلى رجل واحد ؟! والله ما لي إلى ذلك من سبيل ، ثم يقول له دع الصك معك فلعله أن يأتيك من هو أجرأ على هذا المال مني فيأمر لك به"[٩]. وعلينا أن نعي جيداً أن مظالم بني أمية لم تكن فقط تجاه بيت المال ، وإنما تعدتها إلى أفراد الأمة ، بمعنى أن ظلمهم المال لم يقف عند الاعتداء على الأموال العامة ، بل تعداه إلى الاعتداء

---

[١]- نفسه ٣٣٥/٧.
[٢]- نفسه ونفس الصفحة.
[٣]- الطبقات ٣٣٦/٧.
[٤]- نفسه ، ٣٦٤/٧ ، الماوردي ، ٧٤.
[٥]- نفسه ٣٨٢/٧ ، ابن الأثير ، ١٦/٥.
[٦]- ابن الأثير ، ٢٤/٥.
[٧]- أبو الفرج الأصبهاني ، الأغاني ، ٢٥٥/٩ ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٨ ، ويزيد ابن الجوزي علي ذلك جملة قالها عمر بعد ذلك وهي " وأيم الله لئن أبقاني الله لأعيدنه إلي مجراه الأول " ١١٦.
[٨]- ابن عبد الحكم ، ١٦٤.
[٩]- نفسه ، ٥٨.

على الأموال الخاصة ، ومن ثم فإذا ردَّ المظالم العامة فعليه أن يرد المظالم الخاصة ، ولذا فقد أعلن في كل أرجاء الأمة أن من له حق على أمير أو جماعة من بني أمية فليتقدم لكي يرد إليه حقه ، وتقدم الكثير وأخذ عمر في ردها هنا وهناك . ومما يذكر هنا للتاريخ ولحكام المسلمين المعاصرين ، أنه قد رد لفرد مظلمة كبيرة ثم سأله كم أنفقت في مجيئك إلي ؟ قال يا أمير المؤمنين تسألني عن نفقتي وأنت قد رددت علي أرضي وهي خير من مائة ألف ، فأجابه عمر : إنما رددت عليك حقك ، ثم ما لبث أن أمر له بستين درهماً مقابل ما أنفقه في مجيئه شاكياً"[1].

ومن القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية ، قراره الخاص بإلغاء حمي الحكام والأمراء ، حيث استولوا علي معظم الأراضي الخصبة ذات العشب والمرعي ، فأعادها عمر أموالاً عامة وقال في ذلك : "ونرى أن الحمي يباح للمسلمين عامة . وإنما الإمام فيها كرجل من المسلمين ، إنما هو الغيث ينزله الله لعباده ، فهم فيه سواء"[2] . ولا يصح في هذا الصدد تجاوز مرسوم عمري نضعه أمام رجال حقوق الإنسان وكبار المفكرين السياسين ليبينوا لنا مضامينه السابقة والمتقدمة على أيامنا نحن المعاصرة" ألا وإنكم تسمون الهارب من ظلم إمامه عاصياً ، ألا وإن أولاهما بالمعصية الإمام الظالم"[3]. لم يصدر هذا المرسوم من حاكم ثوري من إياهم ، وإنما من حاكم عده كبار علماء المسلمين الخليفة الراشد الخامس ، كما عدوه من كبار الأئمة المجتهدين.

وفي ختام هذه الفقرة نرى من المهم لفت الأنظار إلى قضية أراها بالغة الأهمية ، هي أن عمر الحاكم الذي هو في نفس الأمر من كبار الفقهاء ورجال الدين في عصره وفي كل العصور ، لم يرد على لسانه ، بل لم يشتم من أي موقف من مواقفه أنه يحكم بنظام الحكم الديني المعهود في بلاد الغرب اليوم ، لم يدع يوماً أنه مبعوث العناية الإلهية ، لم يدع يوماً أنه معصوم من الخطأ ، لم ينزع يوماً في حكمه إلى الاستبداد وعدم اشراك الغير في الرأي ، لقد كان ديمقراطياً رشيداً ذا مرجعية إسلامية مقدرة ومصانة.

---

[1]- نفسه ١٤٦.
[2]- نفسه ، ٩٧ ، ابن سعد ، ٢٨١/٧.
[3]-ابن الجوزي ، ٢٠٤ ، ابن كثير ، ١٢ / ٢٩٢.

إصلاح الوضع الاقتصادي.

فساد الوضع السياسي انعكس بشدة على الوضع الاقتصادي فأفسد الكثير من مقوماته ، ولعل أول مظاهر هذه الانعكاسات ما تبدى من انتهاك فج لحرمة بيت المال من قبل الحكام ومن ثم الولاة وكبار العمال ، لقد تقرر في هذه الحقبة المروانية من الحكم مبدأ عدم الفصل بين ميزانية الدولة وميزانية الحاكم ، بين بيت مال الأمة وبيت مال الحاكم.

ثم إن مخصصات الرئاسة كانت تقتطع وتستنزف جزءاً رئيسياً من ميزانية الدولة ، وكل هذا من قبيل الإسراف الزائد والترف البالغ في بلاط الحكم من مساكن وآثاث ومفروشات وأدوات وعمالة عقيمة زائدة ، ينقل السيوطي جانباً من ذلك قائلاً بعد أن انتهى عمر من خطبته الأولى وهم بمغادرة المسجد لمباشرة مهامه إذا بموكب الخلفاء من خيول ومراكب وسرادقات وفرسان وحرس ينتظر عند باب المسجد فيشيح عن كل هذا ويقول ائتوني ببغلتي ، و يتقدم إليه أصحاب المراكب يسألونه مخصصات غذاء الخيول وخدمتهم . فيقول لهم ابعثوا بها إلى أمصار الشام يبيعونها ويجعلوا ثمنها في بيت المال ، تكفيني بغلتي[١]. ويسرح الكثير من الحاشية ورجال البلاط الأميري.

ووجد الطريق مغطى بالسجاد الثمين الجديد ليمشي عليه الخليفة أول عهده فيركله برجله ويقول لمولاه مزاحم ضم هذا إلى أموال المسلمين[٢]. ويتقدم إليه أهل الخليفة السابق سليمان في مقر الإمارة قائلين له : هذا لك وهذا لنا . فيسألهم عمر : ما هذا وما هذا ؟ فيقولون هذا مما استخدم الخليفة السابق من ملابس وغيرها ، وهذا مما لم يمس بعد . أما الأول فهو لنا ، وأما الثاني فهو لك ، فيقول لهم بصرامة وحسم ووضوح لا لبس فيه : ما هذا لي ولا لسليمان ولا لكم ، ولكن يا مزاحم ضم هذا كله إلى بيت مال المسلمين"[٣]. هذه أول خطوة في الاصلاح الاقتصادي والسياسي معاً ، فصل تام محكم بين ميزانية الدولة وميزانية الحاكم ، وفي هذا بمفرده سد لباب من الفساد الاقتصادي واسع أنهك بيت المال وكاد أن يفرغه ويقضي عليه ، لقد تم ما يشبه المراجعة في هذا الشأن فوجد أموال بني أمية وبني مروان تفوق نصف مال بيت المال ، والباقي فيه لا حسيب ولا رقيب عليهم في استخدامه[٤]. كل هذا قضي عليه ، ومنع منعاً باتاً نفسه وأهل بيته والآخرين من استخدام الأموال العامة في المنافع الخاصة ، ومتي وقع ذلك ووجه بعقوبة رادعة تعيد إلي بيت المال العام أضعاف ما سلب منه[٥] . ولشدة حرصه على توفير المال ليصرف في مواطنه حظر على نفسه وأهل بيته الحصول على أي مخصصات نظير الحكم منه ، وعندما حدث في ذلك وأن جده عمر بن الخطاب كان ينفق من بيت المال قال : "إن عمر لم يكن له مال ، وأنا مالي يغنيني"[٦].

ولعمر مقولة فذة مفادها أن الأموال العامة هي دماء يجب أن تجري في عروق أصحابها ومن الملافت المهمة في هذا الشأن أن حرص عمر على الحفاظ على بيت المال وحمايته من أي عدوان

---

[١]- تاريخ الخلفاء ، ١٥٣.
[٢]-ابن عبد الحكم ، ٣٩.
[٣]- نفسه ٣٩.
[٤]- ابن الجوزي ، ١١٥.
[٥]- لمزيد من المعرفة يراجع سيد الأهل ، ١٦٢ وما بعدها ، عماد خليل ، ٣١ وما بعدها ، ابن عبدالحكم ٥٢ ، أبو يوسف ١٨٦ ، ابن سعد ، ٣٥٨/٧ وقد رد إلي بيت المال دينارين مقابل نصف دينار كان قد أخذ منه.
[٦]-ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، ١٦٩/٣.

حتى ولو كان في صورة عدم رشد النفقات ، حرصه هذا لم ينسه ضرورة أن لا يدخل فيه ما لا يستحقه بيت المال ، فحرصه على طهارة ما فيه من أموال لا يقل عن حرصه على حماية ما فيه ، وقد تبدى ذلك في صورتين : "الأولى ما كان يجبيه الحكام والولاة قبله من الفلاحين بغير وجه مشروع ، وإنما لمجرد الحرص على تكثير الإيرادات العامة ، وقد أوقف عمر ذلك . والثانية تصرف الكثير من الولاة مع أهل الذمة الذين دخلوا الإسلام ، حيث رأوا في ذلك تهديداً لإيرادات بيت المال ، لأن الحكم الشرعي حينئذ هو سقوط الجزية ، ومن ثم فقد استمروا في تحصيل الجزية منهم رغم إسلامهم ، ولو كان عمر من حكام السوء الذين كان كل همهم الجباية ضاربين بعرض الحائط العدالة والحق ، لو كان كذلك لرحب بهذا السلوك ، لكنه حاكم إسلامي رشيد يدرك معنى وقيمة ومكانة العدل في الإسلام ، ويؤمن بأنه لا يضحي به تحت أي اعتبار ، ولذلك أوقف بكل حزم جباية الجزية من هؤلاء ، ولكم روجع في ذلك من قبل ولاته وعماله ، لافتين نظره إلى ما لذلك من أثر سلبي على الإيرادات العامة ، لكن ردوده عليهم كانت بالغة الصرامة.

ومن ذلك "كتب عمر إلى أحد ولائه أن استبرئ الدواوين فانظر إلى كل جور جاره من قبلي من حق مسلم أو معاهد فرده إليه ، فإن كان أهل تلك المظلمة قد ماتوا فادفعه إلى ورثتهم"[1]. "كتب عامل مصر لعمر أن أهل الذمة قد أسرعوا في الإسلام وكسروا الجزية ، فكتب إليه عمر إن الله بعث محمداً داعياً ولم يبعثه جابياً ، فإذا أتاك كتابي هذا فإن كان أهل الذمة أسرعوا في الإسلام وكسروا الجزية فاطو كتابك وأقبل"[2]. "يرد علي أحد عماله الذي تخوف من قلة الخراج – الجزية – بإسلام الناس قائلاً : فهمت كتابك .. والله لوددت أن الناس كلهم أسلموا ، حتى أكون أنا وأنت حراثين نأكل من كسب أيدينا"[3]. وكتب يوماً عامله الفقيه الورع وهب بن منبه إن قد فقد من بيت المال دينار أو بضعة دنانير ، فكتب إليه عمر "إني لأتهم دينك ولا أمانتك ولكني أتهم تضيعك وتفريطك ، وأنا حجيج المسلمين من أموالهم ، فرد ما فقد ، فرده من ماله الخاص"[4].

ولم يقف الأمر عند إزالة الظلم عن الفلاحين بل تعداه إلى إعانتهم على الزراعة ، من خلال مدهم بالسلف والمعونات والتمويل الحكومي ، وإقامة المرافق الأساسية ، وتوفير حزمة من التشريعات التي تحفظ لهم حقوقهم وتحمي ملكياتهم . لقد كتب إلى عامله عبد الحميد بالعراق أن أخرج للناس أعطياتهم فكتب إليه عبد الحميد إني قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقي في بيت المال مال : فكتب إليه أن انظر كل من أدان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب إليه إني قضيت عنهم وبقي في بيت مال المسلمين مال ، فكتب إليه أن أنظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه ، فكتب إليه إني قد زوجت كل من وجدت ، وقد بقي في بيت المال مال ، فكتب إليه بعد مخرج كل هذا أن انظر من كانت عليه جزية – خراج - فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوي به علي عمل أرضه ، فإنا لا نريدهم لعام ولا لعامين"[5].

---

[1]- ابن سعد ، ٣٣٦/٧.
[2]- نفسه ، ٣٧٣/٧.
[3]- ابن الجوزي ، ٩٩.
[4]- نفسه ، ٨٥.
[5]- أبو عبيد ، ص ٣٥٧.

وبهذا تحقق لهم الأمن والإستقرار ، مما كان له أثره البارز في زيادة الانتاج الزراعي ، ومن ثم رفع مستوى معيشة الفلاحين ، وزيادة الإيرادات العامة.

ومن الإصلاحات الاقتصادية الهامة التي قام بها عمر حظر ممارسة الولاة والعاملين الكبار بالدولة للنشاط التجاري ، لما يجلبه ذلك من فساد اقتصادي وفساد سياسي ، وله في ذلك عبارات مشهورة ، منها "لا يحل لعامل تجارة في سلطانه الذي هو عليه ، فإن الأمير متى يتجر ليستأثر ويصيب أموراً فيها عنت وإن حرص على ألا يفعل"[١].

كذلك فقد سن تشريعاً كان له بالغ الأثر الإيجابي في توسيع نطاق النشاط الاقتصادي. وهو السماح لمن يريد التجارة البحرية ، حيث كان الجاري هو التجارة في البر فقط أما التجارة باستخدام النقل البحري فكانت محظورة يقول : "أما البحر فإنا نرى سبيله سبيل البر { الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله } فأذن فيه أن يتجر فيه من شاء ، وأرى ألا تحول بين أحد من الناس وبينه فإن البر والبحر لله جميعاً سخرهما لعباده ، يبتغون فيهما من فضله ، فكيف تحول بين الناس وبين معاشهم"[٢].

ومعلوم ما للبعد الإداري من تأثير بارز في الوضع الاقتصادي ، وبدراسة مدى التفات عمر إلى هذه المسألة اتضح أنه كان شديد الإهتمام باختيار العاملين ، شديد الصرامة في مراعاة توفر عاملي القدرة والأمانة ، ضارباً بعرض الحائط عوامل القربى ، وعندما طلب بعض أقاربه أن يوليهم قال لهم "أتحبون أن أولي كل منكم جنداً ؟ ثم قال لهم : أترون بساطي هذا ؟ إني لأعلم أنه يصير إلى بلاء وفناء وإني أكره أن تدنسوه بأرجلكم ، فكيف أوليكم ديني ؟ أوليكم أعراض المسلمين وأبشارهم – أجسامهم – هيهات لكم هيهات !! فقالوا له لم ؟ أما لنا قرابة أما لنا حق ؟ فأجاب : ما أنتم وأقصى رجل من المسلمين عندي في الأمر إلا سواء"[٣].

كذلك من اصلاحاته الاقتصادية المهمة وقفه لبيع الأراضي الخراجية "الخصخصة" عندما تبين أنها عمليات ممزوجة بالفساد وأنها تجلب المزيد من الاختلالات الاقتصادية ، وتزيد من حدة التفاوت في الدخول والثروات في الأمة ، فهي تزيد الأغنياء غنى وتزيد الفقراء فقراً . والمعروف أن الخراج مربوط أساساً بالإنتاج ، لكن الذي حدث أنه صار فريضة ثابتة منبة الصلة بواقع الزراعة ، سواء كانت جيدة أو سيئة ، فرفض ذلك رفضاً صريحاً ، وأمر بضرورة أن يكون الربط في ضوء ما عليه الحال ، رفعاً للظلم والتعسف والإرهاق عن الزراعين[٤].

ولم يقف الأمر بعمر وبيت المال – ميزانية الدولة – عند هذا الحد ، لقد نظر فرأى إهداراً شديداً في إنفاق الأموال العامة وعدواناً بيناً على مبدأ الأولويات في الإنفاق العام ، بعبارة أخرى رأى عدم توفر صفة الرشد في النفقات العامة ، فكم من ضروريات مضيعة ومن كماليات مصانة مرعية . فصحح كل هذا ، وتمدنا المصادر بالعديد من الأمثلة الصارخة في هذا الشأن ، يقول سيد الأهل : "وكان الولاة

---

[١]- ابن عبد الحكم ، ٩٩.
[٢]- نفسه ، ١٢٣.
[٣]- السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ١٥٦.
[٤]- ابن عبد الحكم ، ١٢٣.

والعمال ينفقون من المال على شراء أوراق يكتبون توقيعات لا تعدو عرض أصبع"[1]. "كتب في الآفاق ألا يكتبن في طومار – ورقة كبيرة – بقلم جليل – غليظ الخط كبيره ولا يمدن فيه ، فكانت كتبه إنما هي شبراً ونحوه" . كتب له واليه على المدينة يطلب أورقاً لاستخدامها في أمور الولاية ، وأن هذا كان يجري في العهود السابقة فرد عليه "إذا جاءك كتابي هذا فأرق القلم وأجمع الخط ، واجمع الحوائج الكثيرة في الصحيفة الواحدة ، فإنه لا حاجة للمسلمين في فضل قول أضر ببيت مالهم ، والسلام عليكم"[2]. وكتب سادن الكعبة إلى عمر يطلب كسوة لها جرياً على العرف المتبع ، فكتب إليه عمر "إني رأيت أن أجعل ذلك في أكباد جائعة ، فإنه أولى بذلك من البيت"[3].

وإذا جئنا إلى القطاع الإنتاجي ، والمعروف أن النشاط الزراعي كان يمثل آنذاك النشاط الإنتاجي القائد فإننا نرى كم من الظلم والغبن وسوء المعاملة حل بهذا القطاع الإنتاجي الرئيسي ، وبسبب ذلك فترت همة الناس عن الزراعة ، وتركها الكثير منهم ، لأنها في ظل هذا الواقع ما عادت نشاطاً مفيداً لهم ، وقد تبدي العسف والظلم هنا في أمور من أهمها ما ساد من سياسة ضريبية جائرة أثقلت كاهل الفلاحين بغير حق ، كان وراءها فكرة تكبير الجباية بأي وسيلة ، لأن الحكام كانوا في مزيد الحاجة إلى الأموال لإنفاقها في ملذاتهم وشهواتهم ، وفي إمالة المناوئين لهم وفي تمويل ما كان هناك من حروب خارجية وقلاقل واضطرابات داخلية ، وبالتالي فرضوا على الفلاحين ضرائب ورسوم وإتاوات جديدة ، وزيد في سعر ومقدار ما كان قائماً وقد طفحت المصادر بتناول العديد والعديد من ذلك . وبحسم صارم قضي عمر على كل ذلك ، وأبقى على الفرائض ذات الشرعية ، وقد أثر ذلك سلباً على بيت المال في بعض النواحي ، حيث نقصت إيرادات الكثير من بيوت أموال الأقاليم ، وقد حذر الكثير من الولاة عمر من ذلك ، لكن عمر رفض الإبقاء على هذه المظالم المالية ، مهما كان الثمن ونجح في ذلك.

وكانت ردود عمر على الولاة في ذلك بالغة الصرامة ، ومنها "والله لأن لا تأتيني من اليمن غير حفنة كتم – حنة - أحب إلي من إقرار هذه الوظيفة"[4]. "فإن فرغ بيت المال فاملئه وحلاً"[5]. وحتى ندرك مدى الإنحراف الذي أحدثه ولاة بني أمية في ذلك يجب الرجوع إلى ما كان عليه الحال في عهد الخلافة الراشدة من حيث الحرص الكامل على الرفق بالمزارعين ، وعدم تحميلهم بما يرهقهم من أعباء مالية.

وقد امتدح كبار علماء المال المسلمين سياسة عمر بن الخطاب في هذا الشأن مشيرين إلى ما كان لها من آثار إيجابية على المزيد من الإنتاج ومن ثم المزيد من الإيرادات العامة[6]. وعلى نفس وتيرة ابن الخطاب سار ابن أبي طالب ، وله في ذلك العديد من الأقوال التي تصلح أن تكون مبادئ لسياسة مالية جيدة في كل عصر ، ونكتفي هنا بقوله لواليه علي مصر : "وتفقد أهل الخراج بما يصلح أهله ، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم ، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم ، لأن الناس كلهم عيال علي الخراج وأهله . وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك إلا

---

[1]- الخليفة الزاهد ، ١٦٦.
[2]- ابن سعد ، ٣٨٧/٧ .
[3]- ابن الجوزي ، ٧٦.
[4]- البلاذري ، فتوح البلدان ، ٨٠.
[5]- ابن عبد الحكم ، ٦٦.
[6]- أبو يوسف ، الخراج ، ١١٩.

بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً .. فإن شكوا ثقلاً أو علة أو انقطاع شرب أو باله أو إحالة أرض اعتمرها غرق أو أجحف بها عطش خففت عنهم ، بما ترجو أن يصلح به أمرهم ، ولا يثقلن عليك شيء خففت من المؤونة عنهم ، فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك" [١]. وهنا يجيئ ابن عبد العزيز ، ويعيد الأمور سيرتها الأولى مزيلاً كل أثر لما كان عليه الحال قبله إبان حكم بني مروان ، ويصدر في ذلك هذا المرسوم الذي بعثه إلى عامله على الكوفة "أما بعد فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجور في أحكام الله ، وسنة خبيثة استنها عليهم عمال السوء ، وإن قوام الدين العدل والإحسان ... لا تحمل خراباً على عامر ولا عامراً على خراب . انظر الخراب فخذ منه ما أطاق ، وأصلحه حتى يعمر ، ولا يؤخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين ولا ثمن الصحف ولا أجور البيوت ، ولا دراهم النكاح ، ولا خراج – المقصود الجزية – على من أسلم من أهل الأرض ، فاتبع في ذلك أمري"[٢] . قارن بين هذا وبين منشور الحاكم قبله سليمان لعامله على خراج مصر وفيه "احلب الدر حتى ينقطع ، ثم احلب الدم حتى ينصرم"[٣].

وفي ختام هذه الفقرة المتعلقة بالاصلاح الاقتصادي نرى أن نلقي نظرة تقويمية عامة على برنامج عمر الاصلاحى في هذا الشأن.

فيلاحظ أنه أعاد لبيت المال كل مال منهوب منه من قبل حكام وولاة بني أمية وبني مروان حتى ما كان قد مضى عليه أزمان متطاولة ، ولم يشذ عن ذلك أحد حتى نفسه وأهل بيته . ثم إنه حال بينه وبين اعتداء حاضر من أي أحد ، يضاف إلى ذلك ما قام به من ترشيد جذري للإنفاق العام ، فحقق مبدأ الاقتصاد ومنع الإسراف وطبق مبدأ الأولويات . كذلك فقد أوقف كل ما كان يدخل فيه من أموال فاقدة الشرعية . وقد ظهر ذلك بوضوح في قطاع الإنتاج الزراعي.

كذلك يلاحظ أنه أعاد هيكلة الإنفاق العام ، وإهتم كثيراً بالنفقات التحويلية الاقتصادية والاجتماعية وقلل كثيراً مما يعرف بالنفقات الأمنية وكذلك النفقات العسكرية[٤].

معتمداً في تحقيق الأمن والإستقرار الداخلي على فلسفة مغايرة تحقق الأمن بغير إزهاق الكثيرمن الأرواح والمزيد من النفقات[٥]. بالإضافة إلى توسيع نطاق التجارة ، وحظرها على القائمين على الحكم . ومن خلال هذه الأعمال وغيرها تحسن الوضع الاقتصادي كثيراً ، وارتفع مستوى المعيشة في المجتمع للجميع ، ومن كان يأخذ زكاة هذا العام كان يدفعها العام القادم ، و قضى على الفقر ، بحيث لم يجد القائمون على الزكاة من يأخذها من الفقراء فاتجهوا بها إلى مصارف أخرى[٦] تعالج مشكلات اجتماعية كالزواج وسداد الديون عن غير القادرين . وهناك واقعة ترينا بجلاء كيف كان مستوى المعيشة مرتفعاً ، فعندما أمر عمر بسداد ديون الغارمين وجد القائمون على الأمر الكثير من هؤلاء

---

[١]- الشريف الرضي ، نهج البلاغة ، ٥٢٨ ./ انظر أبو يوسف ، ١٦.
[٢]- أبو يوسف ، ٨٦.
[٣]- الجهشياري ، الوزراء والكتاب ، ٥٢.
[٤]- ومما يذكر هنا أن عمر رشد كثيراً من الغزوات والحروب والمعارك الخارجية ، واعتمد في نشر الإسلام وتبليغ الدعوة علي أساليب ووسائل أخري سلمية ، فحافظ علي الأرواح وحافظ علي الأموال ، وحقق علاقات سلمية مع الدول ، وقد كان لذلك أثره الكبير علي نشر الإسلام دون نفقات.
[٥]- لمزيد من المعرفة يراجع د. عماد خليل ، ١٣٨.
[٦]- ابن عبد الحكم ، ٦٩.

يمتلكون ثروة لا بأس بها من مسكن ومزرعة وخدم وأثاث ومنقولات ، وظنوا أن مثل هؤلاء ليسو في حاجة إلى قضاء ديونهم من قبل الدولة . فكتبوا إلى عمر "إنا نجد للرجل المسكن والخادم وله الفرس وله الأثاث ، فكتب إليهم : لا بد للرجل من المسلمين من مسكن يأوي إليه رأسه وخادم يكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه وأثاث في بيته ، ومع ذلك فهو غارم فاقضوا عنه"[١].

ومعنى ذلك كله أن أسلوب عمر في الحكم وسياساته التي طبقها قد أنتجت تقدماً اقتصادياً بالإضافة إلى ما حققته على الجبهات الاجتماعية والسياسية من نجاحات شهد بها الجميع . ومع هذا فهناك من ذهب إلى أن سياسة عمر أضرت بالمجال الاقتصادي ، وأضعفت الموارد العامة ، وضيعت على الدولة الكثير من الإيرادات التي كان يمكنها الإستفادة بها ، وعلى رأس من ذهب إلى ذلك المستشرق "كريمر" والمستشرق "ملر" والمستشرق "فان فلوتن" ، وبعض من تأثر بهم من المؤرخين العرب مثل "حسن إبراهيم" . وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤرخين المستشرقين قد تولوا دحض مرئيات هؤلاء وتفنيد كل أقاويلهم ، وعلى رأس هؤلاء "ولهاوزن" و"نيكلسون" ومن الكتاب العرب "ضياء الدين الريس" و"عماد الدين خليل"[٢] .

ولن نطيل الرد على هؤلاء فكافانا ذلك من ردوا عليهم ، لكن الذي نحب أن نشير إليه هنا أن من أفضل ما قدم من معايير لتقييم الأعمال الإدارية والاقتصادية وغيرها هو ما يعرف بالتقييم بالنتائج . ومعنى ذلك أن الاعتراض الذي يعنينا هنا كان على السياسة الاقتصاية والمالية وكيف أنها عملت على تدهور بيت المال واختلال الموازنة العامة للدولة ، ومن ثم عدم التمكن من أداء الكثير من الأعمال العامة المهمة لرفاهة الأمة.

وخير رد على ذلك يكمن في هذا السؤال : هل فعلاً حدث ذلك ؟ وخير إجابة على هذا السؤال هو الرجوع إلى الاحصائيات ، فهل قوائم الخراج في عهد عمر تظهر انكسار الخراج في الأمة وتدهوره عما سبقه وعما لحقه ؟ وتفيدنا المصادر الموثقة المعتمدة في هذا الصدد بأن الخراج "الإيرادات العامة ما عدا الزكاة" بلغ في عهد عمر بن عبد العزيز مائة وعشرين مليون درهم[٣]. وتفيد المصادر كذلك أن أكبر مبلغ للخراج في عهد بني أمية بلغ مائة وخمسة وثلاثين مليون درهم ، وبلغ في زمن الحجاج أربعين مليون مع غشمه وظلمه[٤]. ومعنى ذلك أنه باعتراف المصادر كان الخراج في عهد عمر مرتفعاً وافراً ولم يكن كما ادعى هؤلاء متدهوراً ، يضاف إلى ذلك أن العديد من الوقائع الجزئية تؤكد على هذه الحقيقة ، إذ كيف يكون الإيراد العام متدهوراً ، ويقام الكثير والكثير من مشروعات المرافق والبنية الأساسية ؟ وينفق على أغراض التوازن الاجتماعي وعلاج مشكلات الفقر هذه المبالغ الطائلة ؟! ثم ماذا نقول في ردود الكثير من ولاة الأقاليم بأن حسابات بيوتهم أموالهم الختامية تظهر فائضاً كبير بعد ما تم من انفاق خلال العام ، ويطلبون من الحاكم الرأي في التصرف فيها ؟!

إذن ، من الناحية الاقتصادية المحضة أظهرت النتائج آثاراً إيجابية للسياسة الاقتصادية العمرية . وعلينا أن ندرك أن التحليل المالي لبنود الموازنة في عهده يبرز ما طرأ عليها من إعادة هيكلة ، فكم

---

[١]- أبو عبيد ، الأموال ، ٧٣٨.
[٢]- نقل هذه الافتراءات مفصلة : الريس ، ٢٤١ ، د.عماد خليل ١٤٣ ، وما بعدها.
[٣]- ابن خرداذبة ، المسالك والممالك ، ١٤ ، ابن رسته ، الأعلاق النفسية ، ١٠٥ ، المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ١٣٣.
[٤]- البلاذري ، فتوح البلدان ، ٢٧٩ ، الماوردي ، ١٦٧.

من نفقات ألغيت وحل محلها نفقات أخرى أهم وأجدى . وإذا كانت بعض الإيرادات قد زالت لعدم مشروعيتها ، فقد حل محلها إيرادات أخرى كبيرة من جراء هذه السياسة. وهكذا لم يظهر لنا عجز مالي على المستوي القومي ، ولم يحدث تقليل في نفقات ذات أهمية عامة للأمة ، وبهذا تسقط التهمة . وإن لم تسقط بكل هذا فلتسقطها قولة عمر "انثروا القمح على رؤوس الجبال ، حتى لا يقال جاع طير في بلاد المسلمين"[1].

وفوق كل هذا ، فهل كان المطلوب من عمر الجري وراء المزيد من الجباية وتحصيل أموال من العامة مهما كانت شرعيتها ، حتى ولو كانت ظالمة ، جرياً وراء تكثير الإيرادات ، وفي سبيلها ترتكب العظائم ، إن هذا هو عين ما يرفضه الإسلام في كل تشريعاته المالية ، لأن العدل عنده قيمة لا تدانيها قيمة . وهذا ما أكده وبرهن عليه حكام الإسلام بدءاً من الرسول صلى الله عليه وسلم ومروراً بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، فهل كان على عمر أن يجري على هذا النهج السليم أم يجري على نهج من سبقه من حكام بني أمية ؟!.

[1]- عبد الوهاب الطويل:- انثروا القمح في ديار المسلمين ، مجلة الإقتصاد الاسلامي ، العدد ٣٦٧.

الإصلاح الإجتماعي.

من المعروف أن الإصلاح على أي صعيد يمتد الكثير من آثاره الإيجابية على بقية الأصعدة ، فالإصلاح في المجال السياسي هو في الكثير من جوانبه إصلاح اقتصادي وإصلاح اجتماعي في نفس الوقت . وكذلك الحال مع الإصلاح الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي.

وما ذلك إلا لأن أي إصلاح من هذه الإصلاحات كثيراً ما تكون آلياته من طبيعة إصلاح آخر ، فمثلاً كي يجري إصلاح سياسي يمنع استئثار الحكام بالأموال العامة . وهذا المنع في حد ذاته هو آلية اقتصادية وتصب مباشرة في إصلاح الوضع الاقتصادي ، حيث ستوفر وتحمي الأموال العامة وتوجهها لمصارفها واستخداماتها الحقيقية ، مما يعني في النهاية إصلاحاً اقتصادياً ، وهكذا.

ثم إن الكثير مما ذكرناه عن إصلاحاته الاقتصادية هو في نفسه اصلاحات إجتماعية . ومهما يكن من أمر فإن هناك الكثير من الانجازات التي تمت فوق ما سبق ذكره تصب بوضوح في خانة البعد الاجتماعي ، الأمر الذي يحتم التعرض لها ، ولو على سبيل الإجمال والإشارة ، ومن ذلك:-

١- من المعروف أن مشكلة الفقر مثلت على مر التاريخ وحتى الآن إحدى المشكلات الاجتماعية الكبرى ، والتي قامت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بل السياسية من أجل مواجهتها ومعالجة أقصى ما يمكن معالجته من تداعياتها وأسبابها . فما الذي أنجزته الدولة في عهد عمر حيال تلك المشكلة ؟ وقبل أن نجيب نتذكر أن الفقر يتجسد في عدم توفر احتياجات أساسية للإنسان . والمصادر التاريخية تتحدث على لسان القائمين على أمر مؤسسة الزكاة في عهد عمر أنهم في حالات كثيرة ما كانوا يجدون فقراء يقبلون الزكاة ، ويعللون ذلك بقولهم "قد أغنى الناس عمر"[١]. ".. فما أفارق الحي وفيهم فقير"[٢]. "كان من يأخذ الزكاة هذا العام نجده العام القادم من الدافعين للزكاة"[٣]. والملاحظ هنا أن رقي المجتمع وتقدمه لم يكن فقط رقياً وتقدماً اقتصادياً ، بل كان مع ذلك و قبله رقياً وتقدماً أخلاقياً واجتماعياً ، جعل الفرد يرفض أخذ الزكاة من الدولة لأنه لا يري لنفسه حقاً فيها!!.

٢- في كثير من أقاليم الدولة الإسلامية ، كانت الحسابات الختامية لبيوت أموالها تظهر فوائض كبيرة ، وكانت التعليمات عدم الإبقاء على هذه الأموال بشكل نقدي محبوس في بيوت الأموال ، وإنما توجه لسد احتياجات أساسية أو شبه أساسية لمن يحتاج إلي ذلك ، مثل زواج من يريد الزواج ، وقضاء الديون عن بعض الناس[٤]. ومعنى ذلك تأمين المزيد من متطلبات الكفاية للناس.

٣- في توزيع العطاء الذي كان مسئولاً مهماً في هذا العصر عن الضمان الاجتماعي كان من يتوفي من أصحابه لا يلغي عطاؤه وإنما ينتقل إلى ورثته[٥]. وكان ولاته ينادون "ارفعوا كل منفوس نفرض له"[٦]. فالجميع مشمول بالضمان ، كبيراً كان أو صغيراً.

---

[١]- ابن الجوزي ، ٨٦.
[٢]- ابن عبد الحكم ، ٨٦.
[٣]- ابن سعد ، ٣٤١/٧.
[٤]- ابن عبد الحكم ، ٦٦.
[٥]- البلاذري ، فتوح البلدان ، ٥٦٥.
[٦]- ابن سعد ، ٣٤٠/٧.

٤- لم ينس احتياجات المسافرين وأبناء السبيل ، فقامت الدولة ببناء الخانات – الفنادق- ومراكز الضيافة لتقديم كل الخدمات التي يحتاج إليها المسافرون ، حتى يصلوا إلى بلادهم[١]. ولم تقف العناية بالمسافرين عند أنفسهم ، بل تعدتهم إلى دوابهم التي معهم . فكان الطعام وخلافه مؤمناً لها هي الأخرى.

٥- لمن يظن أن الحدود في الشريعة سيف مصلت على الرقاب ، دونما اعتبار للواقع وللأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يرد عليهم بموقف عمر من سارق جيئ به إليه فشكا السارق حاجته ، فبدلاً من أن يقيم عليه الحد ، عذره وقدم له معونة[٢].

٦- وهذا لون آخر من ألوان الإصلاح الاجتماعي يتثمل في الحيلولة بين عماله وأخذهم الناس بالظنون والتهم وتعذيبهم في ذلك وعدم الوقوف عند التحقق من الانحراف ، فيكتب واليه على الموصل يحيى الغساني قائلاً : "كتبت إليه أعلمه بأني وجدت الموصل من أكثر البلاد سرقة ونقباً ، وسألته آخذ الناس بالظنة وأضربهم على التهمة أم آخذهم بالبينة وما جرت عليه السنة ؟ فكتب إلي أن آخذ الناس بالبينة ، فإن لم يصلحهم الحق فلا أصلحهم الله .. ففعلت ذلك فما خرجت من الموصل حتى كانت من أصلح البلاد وأقلها سرقة ونقباً"[٣].

٧- حتى إن الخارجين على القانون المرتكبين للجرائم المسجونين قد عمل على إصلاح أوضاعهم ، ومن ذلك تخصيص سجون للنساء ، وتوفير متطلبات حياتهم بما فيها علاج المريض ، وإعانة المحتاج ، وعدم التعدي في العقوبة"[٤].

٨- حدد حداً أدنى للأجور يكفل للعامل مستوى معيشة كريمة ، لا يلجئه إلى الخيانة والفساد ، وارتفع به إلى ثلاثمائة دينار ستوياً . رغم أن مخصصاته هو كانت درهمين في اليوم ، وكانت من ماله الخاص[٥]. وجرم عمر قبول الهدايا للعمال من قبل مرؤوسيهم ، يستوي في ذلك الخليفة والوالي والعامل الكبير والصغير[٦].

٩- عدم الحاق أي ضرر أو أذى بأهل الديانات الأخرى في الدولة ، وعدم التعرض لدور عبادتهم المصالح عليها [٧] وحماية كل حقوقهم وممتلكاتهم.

١٠- حارب بكل قوة الروتين والتسويف في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات . و كانت له في ذلك مواقف مشهورة مع ولاته وعماله ، كتب إلى أحد عماله "إنك تردد إلى الكتب ، فنفذ ما اكتب به إليك من الحق ، فإنه ليس للموت ميقات" وفي بعضها ".. نفذ ما آمرك به ولاترد علي"[٨].

١١- كانت الدولة تموج بالكتل والتيارات والأحزاب والتي ناصبت الحكم الأموي العداء لما ارتكبه من ظلم حيالهم . وتكلفت الدولة في ذلك الكثير من النفقات الأمنية ، بالإضافة إلى تفشي الأحقاد

---

[١]- نفسه.
[٢]- ابن الجوزي ، ٧٩.
[٣]- السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ١٥٧ ، ومعنى النقب اقتحام المنازل.
[٤]- ابن سعد ، ٣٤٩/٧.
[٥]- أبو يوسف ، ١٥٠.
[٦]- ابن عبد الحكم ، ٤٦.
[٧]- الطبري ، ٥٧٢/٦.
[٨]- ابن سعد ، ٣٨٦/٧ ، ابن عبدربه ، ٤٣٧/٤.

والضغائن بين الأفراد . وقد عمل عمر على التخلي عن الأسلوب الأمني ، والمعالجات الأمنية في مواجهة ذلك ، واستخدام الأسلوب السياسي الإجتماعي الإقتصادي ، أسلوب العدل ، وإعطاء كل ذي حق حقه مهما كانت خصومته مع الدولة . فعل ذلك مع العلويين أولاد علي رضي الله عنه ، فأوقف لعن عليٍ على المنابر . وأعطى أولاده ما حجب عنهم من حقوقهم في الخمس ، ورد عليهم فدك . وكان لذلك أثره الطيب في نفوس العلويين ، حتى قال قائلهم "لو كان بقي لنا عمر ما احتجنا بعده إلى أحد"[١]. "إن لكل قوم نجيبة وإن نجيبة بني أمية عمر بن عبد العزيز ، وإنه يبعث يوم القيامة وحده"[٢]. واستخدم نفس المنهج الحواري الهادي مع الخوارج ، ونجح في ذلك نجاحاً كبيراً وقال قولته "إذا قدرت على دواء تشفي به صاحبك دون الكي فلا تكونيه أبداً"[٣].

وفي موقف آخر مع الخوارج كانت هناك فتنة وثورة مشتعلة وخروج مسلح على الدولة . فاستعد لمواجهتها مواجهة أمنية ، لكنه أخذ أولاً في علاجها بالوسائل السياسية الحوارية الموضوعية الحرة . ويوجه في ذلك رسالة إلى زعيمهم "إنه بلغني أنك خرجت غضباً لله ولنبيه ، ولست بأولى بذلك مني . فهلم أناظرك إن كان الحق بأيدينا دخلت فيما دخل فيه الناس ، وإن كان في يدك نظرنا في أمرنا" فرد عليه قد انصفت ، وبعث إليه برجلين للحوار والمناقشة . وجرى النقاش في جو مملوء بالود والصراحة واقتنع أحد الرجلين وطلب الثاني مهلة لعرض الأمر على فئته ورئيسهم ، ومن أطرف وربما أهم ما دار في الحوار سؤالهما إياه عن الخليفة بعده ، ولم تقر ذلك ؟ وكان رده ، الذي فعل ذلك غيري . وكان ردهما ماذا لو وليت مالاً لغيرك ثم وكلت به غير مأمون عليه أتراك كنت أديت الأمانة التي في عنقك لمن ائتمنك ؟ هنا توقف عمر ، وأيقن أن الحق معهما ، فقال لهما أمهلاني ثلاثة أيام حتى أنظر في هذا الأمر . وتقول المصادر أن بني مروان قد علموا بما دار في الحوار وخشوا أن يغير عمر الخليفة اللاحق وأسرعوا بدس السم له فمات قبل أن يرد عليهما[٤].

١٢- طلب منه أحد عماله أموالاً لتحصين المدينة التي هو بها وإصلاح سورها حتى لا يحدث اعتداء وانفلات أمني . فما كان من عمر إلا أن رد عليه "حصنها بالعدل"[٥]. حصافة وحنكة سياسية عالية . فالذي يحقق الأمن والاستقرار هو العدل وليس المزيد من النفقات الأمنية . وبلغ حرص الدولة على توفير الأمن لكل الناس وبخاصة ضعافهم أن هبت لتعلية جدران امرأة ضعيفة فقيرة في مصر شكت إلى عمر قصراً إرتفاع جدران منزلها فتقتحم ويسرق مالها من طيور"[٦].

١٣- وإذا كانت كل الفئات التي من المتوقع ، بل المؤكد أنه قد وقع عليها حيف فيما مضى قد انصفت الآن وردت لها كرامتها وحقوقها الأدبية والاقتصادية وغيرها . فإن الدواب والحيوانات لم تخل هي الأخرى من دخولها تحت مظلة العدل والرفق وحماية الحقوق الخاصة بها . لقد انصفت الدولة بني

---

[١]- ابن الأثير ، ٦٢/٥.
[٢]- نفسه ، ٥/ ٦٥.
[٣]- ابن الجوزي ، ٦٨ وانظر د.عماد خليل ، ٩٤ وما بعدها.
[٤]- الطبري ، ٥٥٦/٦ ، ولعل مما يلفت النظر في هذه المواقف كذلك أن الحاكم وهو فقيه مجتهد ومن كبار علماء عصره الشرعيين ، لم يكفر هذه التيارات ، ولم يعلن ضلالهم ، بل كان في منتهي الحنكة السياسية والدقة الشرعية ، إذ جعل الاحتمالين قائمين لدي أي طرف ، والذي يحدد وأحدهما هو الحوار الموضوعي العلمي الحر ، وعند ذلك سيخضع الجميع للنتيجة.
[٥]- ابن الجوزي ، مرجع سابق.
[٦]- سيد الأهل ، ١٧٨ وما بعدها.

البشر فلتنصف كذلك الحيوانات. ألست مخلوقة ؟! وأليست في شرع الله لها حقوقها الواجب حمايتها من أي اعتداء ؟! وهذا ما كان ، وربما لأول مرة في التاريخ تسجل لنا المصادر هذه المواقف الرسمية حيال معاملة الحيوانات المعاملة الحسنة وليست المعاملة القاسية العنيفة ، وكأنه ليس مخلوقاً تدب فيه الحياة ، وقد شاع هذه الحقبة ، شأنها شأن كثير من الحقب إلحاق صنوف الأذى بالحيوان ، فنهت الدولة أن يجعل في طرف السوط حديدة ينخس بها الحيوان ليسرع . ونهت عن اللجم الثقال[١] ، ونهت عن ركض الفرس في غير حق . كما نهت عن تحميل الدواب بأحمال ثقيلة فوق طاقتها . لقد كتب عمر للوالي على مصر يقول له إنه بلغني أن بمصر إبلاً نقالات يحمل على البعير منها ألف رطل ، فإذا أتاك كتابي هذا فلا أعرفن أنه يحمل على البعير أكثر من ستمائة رطل"[٢].

١٤- أحدث إصلاحات جذرية في مجال العدالة القانونية : حرص عمر في هذا الجانب على ثلاثة أمور : أولاً حسن اختيار القضاة ، وثانياً تحقيق الاستقلال القضائي الكامل ، وثالثاً سرعة تنفيذ أحكام القضاء وعدم الإعراض عنها من قبل الجهاز الحاكم . فلم يكن يولي قاضياً إلا بعد فحص دقيق لعلمه وورعه وقدرته ، وقد حدث هذا مع جميع قضاته ، وعلى سبيل المثال قاضيه علي الأندلس وقاضيه علي أفريقيا[٣]. ومن أقواله "لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمس خصال : عفيف ، حليم ، عالم بما كان قبله ، يستشير ذوي الرأي ، لا يبالي ملامة الناس[٤]. وكان يميل إلي التحوط والتحري في الأحكام ويعمل جاهداً على العفو ، على أساس أن الخطأ في العفو خير من التعدي في العقوبة . وتحوطاً لما قد يتعرض له شهود الحق من مضايقات من قبل المشهود عليهم . أصدر تشريعاً يقضي بعقوبة من يتعرض للشاهد[٥] ، عملاً بقوله تعالي : "ولا يضار كا تب ولا شهيد" . وقد خاصمه أحد المصريين في ضيعة اغتصبها منه والده عبد العزيز . وذهبا إلى القاضي وحكم القاضي للمصري فاحترم عمر حكم القضاء وأثنى على القاضي ورد الضيعة للمصري[٦]. وكذلك اهتم بتنفيذ الأحكام . وأعلن أن الحاكم إذا لم ينفذ أحكام القضاء يكون هو الظالم . وليس المطلوب مجرد التنفيذ وإنما التنفيذ السريع ، والعدالة العاجلة ، طالما وضحت الأمور دونما تسويف وتعطيل وتلكؤ في إصدار الأحكام ، وأخذ كل ذي حق حقه[٧]. وبلغ من شدة عمر في تحقيق العدل بين الناس أن صار الناس لا يتولون وظيفة القضاء ، وأخذ بعض من تولى منهم يستقيل . كل ذلك خوفاً من الله ، ثم من عمر"[٨].

١٥- إهتم إهتماماً كبيراً بنشر العلم والمعرفة والنهوض بالتعليم : وزاد من اهتمامه بقضية العلم والتعليم أنه هو نفسه كان من كبار العلماء قبل أن يكون حاكماً ، وقد بلغ شأواً بعيداً في الفقه والحديث واللغة . وإعترف له كبار علماء عصره بذلك[٩]. ومن مآثره الخالدة ما قدمه حيال علم الحديث ، فأمر

---

[١]- أبو يوسف ، ١٨٦.
[٢]- ابن عبد الحكم ، ١٦٦.
[٣]- ابن الأثير ، ٢٦/٥.
[٤]- ابن سعد ، ٣٦٠/٧.
[٥]- نفسه ، ٣٧٤/٧.
[٦]- سيد الأهل ، ١٤٧.
[٧]- ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، ٤٣٧/٤.
[٨]- سيد الأهل ، ١٥٥.
[٩]- ابن كثير ، ١٢ /٦٨٢.

كبار العلماء بتدوين وكتابة وجمع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم[1]. ومما يذكر له كذلك أنه حرص على أن تقدم الدولة للعلماء وطلبة العلم والباحثين الرعاية المادية اللازمة والكفيلة بجعلهم يتفرغون للبحث والدراسة . وهو القائل "أجروا على طلبة العلم وفرغوهم للطلب"[2]. وبعض المصادر تشير إلى أنه كان يعطي لطالب العلم مائة دينار شهرياً[3]. وكان شديد الحرص على توفير الحرية الفكرية ، حتى في الأمور الدينية ، ومن ثم تنوع الآراء والأفكار . وكان يقول : "ما يسرني لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا ، لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة"[4].

وكان كثيراً ما يختلس بعض أوقات راحته بالليل ليقيم الندوات العلمية ويحضرها ويسهم فيها ، وعندما كلم في ذلك من أحد العلماء قال يا رجاء إن ملاقاة الرجال تلقيح لألبابها ، وإن المشورة والمناظرة باب رحمة ومفتاح بركة ، لا يضل معهما رأي ، ولا يقعد معهما حزم"[5]. وكثيراً ما كان يحث العلماء على بذل ونشر العلم قائلاً : " إن الموعظة كالصدقة ، بل هي أعظم أجراً وأبقى نفعاً وأحسن ذخراً ... ولئن ينجو رجل بوعظتك من هلكة خير من أن ينجو بصدقتك من فقر ، وكن كالطبيب المجرب العالم الذي قد علم أنه إذا وضع الدواء حيث لا ينبغي أعنته وأعنت نفسه ... وأعلم أنه لم يجعل المتفاح على الباب لكيما يغلق فلا يفتح ، أو يفتح فلا يغلق ، ولكن يغلق في حينه ويفتح في حينه"[6]. ولا أجد أبلغ من ذلك في الحض والحث على قيام العلماء ببذل خدماتهم العلمية للمحتاج لها.

ولم يقف إهتمامه بالعلم والتعليم عندما يعرف بالتعليم الديني بل تعداه إلى العلوم الدنيوية مثل العلوم العسكرية[7]. وكذلك علوم الطب ، لشدة حاجة الناس إليها[8]. وكثيراً ما أشاد بالعلماء وطلبة العلم ، ومن أقواله في ذلك "إن استطعت فكن عالماً ، فإن لم تستطع فكن متعلماً ، فإن لم تستطع فأحبهم ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"[9]. وفتح باب التعليم لجميع رعايا الدولة ، لا فرق بين عربي وغير عربي ، ولا بين مسلم وغير مسلم ، ولا بين حر وعبد ، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في تكوين جيل كبير من العلماء في علوم مختلفة[10].

---

[1]- ابن الجوزي ، ٩٤.
[2]- ابن كثير ، ١٢/ ٧١٠.
[3]- ابن الجوزي ، ٩٥.
[4]-الطبري ، ٥٦٠/٦.
[5]- ابن عبد الحكم ، ١٢٤.
[6]- نفسه ، ١٣٢.
[7]- ابن الجوزي ، ٢٥٧.
[8]- أحمد أمين ، فجر الإسلام ، ١٦٣.
[9]- ابن عبد الحكم ، ١٣٧.
[10]- سيد الأهل ، ٢٢٠.

تقييم الأداء.

بعد هذه الإطلالة السريعة على تجربة سياسية إسلامية فريدة في الكثير من خصائصها يحق لنا إن لم يجب علينا أن نقف ولو لبرهة وقفة تقييم لتلك التجربة بما لها وما عليها.

وعلينا في البداية أن نضع نصب أعيننا عدة أمور ، منها القصر البالغ لتلك التجربة زمنياً إذ لم تبلغ عامين ونصف ، وما أقصرها من زمن في حياة التجارب السياسية !! قل أن ينجز خلالها شيء يذكر ، وبخاصة من عظائم الأمور . و أننا أمام تجربة جاءت بعد فترة غير قصيرة من انحراف وفساد وابتعاد عن المنهج السياسي السوي السليم . وتريد أن تسبح ضد تيار جارف . ومنها أننا أمام دولة امبراطورية بمساحتها وتوزعها على قارات عديدة وكثرة سكانها وتنوعهم عرقياً وإثنياً وفكرياً وعقائدياً ومذهبياً . وما يمكن عمله في غير ذلك قد يستحيل عمله في ذلك الوضع ، و أننا أمام حاكم شاب مات في سن الأربعين ، وقف بمفرده تقريباً يصنع التجربة . ومنها أنها تجربة مورست فيما يعرف تاريخياً بالزمن الوسيط ، حيث الإمكانات والآليات ، وبخاصة ما يتعلق منها بوسائل الاتصال والانتقال بدائية ، بجوار ما حدث فيها بعد ذلك . فكان الإتصال والإنتقال عبر هذه الآلاف من الكيلومترات يتم عبر الدواب أساساً . ومن ثم استغراق وصول الأوامر والتعليمات الشيء الطويل من الوقت . وأخيراً فإن المطلوب عمله أكبر بكثير من مجرد إصلاح لوضع قائم ، وهو عمل واسع الانتشار يكاد يعم كل أصعدة الحياة السايسية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية ، فلم تكن مشكلة عمر أنه أمام نظام سياسي فسدت معظم مقوماته ، ولا أمام نظام اقتصادي أصابه خلل جسيم في كل جوانبه ، ولا أمام نظام اجتماعي متفسخ أبعد ما يكون عن السلام والوئام الاجتماعي ، والعدالة . بل كانت مشكلته كل ذلك معاً ، وعليه أن يتعامل على هذه الأصعدة بالتوازي والتزامن.

في ضوء هذه الاعتبارات ينبغي أن تجري أية عمليات تقييم لهذه التجربة ، واعتقد أن حق القارئ على الكاتب يتمثل أساساً في العرض والدراسة والتحليل ولس في التقييم ، فذلك متروك للقارئ ليقيم بنفسه ، ويصل إلى ما يصل إليه من نتائج بعيداً عن تقييم الكاتب . فذلك أدعى للموضوعية وأدنى إليها . ومع ذلك ، وإن كان ولابد فلتكن بضع فقرات قصيرة ندلي بها تعبر عن رؤيتنا لهذه التجربة ، تاركين لغيرنا مطلق الحرية في رؤيته هو لها.

من الناحية الاقتصادية:- نري أن هذه التجربة حققت مبدأ العدالة الاجتماعية ، ممثلة في تقليل التفاوت في الدخول والثروات ، وهذا ما كان مفتقداً منذ أمد بعيد ، ثم إنها في الوقت ذاته لم تضعف من طاقة الإنتاج والنمو في المجتمع ، بل علي العكس فلقد ارتفعت بها ، بالإضافة إلي الحفاظ علي الممتلكات العامة والخاصة .

ومن الناحية الساسية:- كان الإنجاز مبهراً ، فقضت على الاستبداد والاستكبار من قبل الحكام والولاة ، وحالت بينهما وبين العبث بالمال العام واختراق حدوده ، وطهرت أجهزة الدولة ، من الكوادر الإدارية الفاسدة الظالمة المستبدة ، وأعادت للأمة من جديد سلطتها على الحاكم ومساءلتها له.

وأصبح بالفعل ينطق من كان لا ينطق . وتلك نقلة نوعية أعادت النظام السياسي إلى ما كان عليه أيام الخلفاء الراشدين ، بعد أن ابتعد كثيراً وطويلاً في طريق الانحراف.

وفي مجال العدالة الاجتماعية بكل صنوفها:- حققت الكثير ، وأدخلت الأمة في ساحة من الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي ، وقللت إلي أكبر حد ممكن من حدة النزاعات الفكرية والدينية والسياسية ، ورفعت الظلم والقهر عن الفئات التي كانت تعاني بشدة من بطش وجبروت الحكام والولاة السابقين . ومن تعبيرات عمر بالغة الدلالة في هذا الصدد قوله " لم أر شيئاً أعون للمسلم علي دينه من إعطائه حقه "[1]. "إنما هلك من كان قبلنا بحبسهم الحق حتى يشتري منهم ، وبسطهم الظلم حتى يفتدي منهم"[2]. "إن هذه الأموال دماء يجب أن تجري في عروق أصحابها"[3].

وهذه بعض شهادات العدول ، يقول ابن كثير "كان منادي عمر ينادي كل يوم : أين الغارمون ؟ أين الناكحون ؟ أين المساكين ؟ أين اليتامي ؟ حتى أغنى كل هؤلاء"[4]. "ولي عمر سنتين ونصفاً ، فملأ الأرض عدلاً ، وفاض المال حتى كان الرجل يهمه لمن يعطي الصدقة"[5]. يقول ابن الجوزي "التقى عمر بقادم من أهل المدينة فسأله عن حالها . فأجابه : إني تركتها والغني فيها موفور ، والعائل مجبور"[6]. ويقول ابن سعد : "كتب عامل عمر على البصرة إن أهل البصرة قد أصابهم من الخير خير حتى خشيت أن يبطروا"[7]. ويقول الزهري : "كان هذا الرجل حسن الخلق والخُلق ، كامل العقل ، حسن السمت ، جيد السياسة ، حريصاً على الأمراء الظلمة الذين ملوه وكرهوا محاققته لهم ، ونقصه أعطياتهم ، وأخذه الكثير مما في أيدهم مما أخذوه بغير حق ، فما زالوا به حتى سقوه السم ، فحصلت له الشهادة والسعادة وعد عند أهل العلم من الخلفاء الراشدين"[8]. ومسك الختام ما قاله مالك بن دينار . لما استعمل عمر على الناس قال رعاة الشاه في رؤوس الجبال من هذا العبد الصالح الذي قام على الناس ؟ قيل لهم وما علمكم بذلك ؟ قالوا إنه إذا قام على الناس خليفة عدل كفت الذئاب عن شاتنا"[9].

كل ذلك تم وأنجز في ومضة من الزمن لم تبلغ عامين ونصف !! فهل يذكر التاريخ مثلاً لتلك التجربة ؟ أم يقر بأنها تجربة فريدة يتيمة ؟! لكنها مع كل هذا السمو والتفرد قابلة للتكرار على مر الأيام تصديقاً للصادق المصدوق "الخير فيّ وفي أمتي إلي يوم القيامة".

هذا ما فعله عمر في ظل هذه القيود التي سلفت الإشارة إليها ، وهذه هي أهم نتائج ما فعل وهذه هي بعض شهادات الشهود حول ما فعل.

وفي ختام هذه الفقرة نحب أن نشير إلى مسالتين تتعلقان بعمر وإن كانتا خارجتين عن موضوعنا . المسألة الأولى : ذكرت المصادر الموثقة أن عمر عندما تولى الحكم أرسل إلى سالم بن عبد الله بن عمر يطلب منه أن يرسل له بياناً مفصلاً بسيرة عمر بن الخطاب وما كان يفعله في أمور الأمة حتى يقتدي به ، فرد عليه سالم بأنك لن تستطيع أن تعمل عمل عمر الجد ، لأن عمر كان يجد على الحق

---

[1]- اليعقوبي ، البلدان ، ٢/ ٢٠٦.
[2]- ابن الجوزي ، ٢٠٧
[3]- ابن كثير ، ١٢ /٦٩٦
[4]- نفسه
[5]- ابن سعد ، ٣٤١/٧
[6]- ابن الجزي ، ١٣١
[7]- ابن سعد ، ٣٧٢/٧
[8]- الذهبي ، ١٢٠/٥
[9]- ابن سعد ، ٣٧٦/٧

أعواناً يعينونه على القيام بما قام به وأنت لا تجد هؤلاء . ولو فعلت مثل ما فعل عمر في ظروفك هذه لكنت في الفضل مثل عمر بل ربما أكثر[1].

وبرغم ما تحمله هذه الوثيقة الموثقة في أكثر من مصدر من مضامين ودلالات فإن الذي يعنينا هنا هو تعليق الذهبي على هذه الواقعة ، حيث يقول :"قلت هذا كلام عجيب ، أنى يكون خيراً من عمر ، حاشى وكلا ، ولكن هذا القول محمول على المبالغة ، وأين عز الدين بإسلام عمر؟ وأين شهوده بدراً ؟ وأين فرق الشيطان من عمر؟ وأين فتوحات عمر شرقاً وغربا؟ وقد جعل الله لكل شيء قدراً"[2].

ونحن لسنا مخولين بإجراء مقارنة بين العمرين ، ولا ينبغي أن تجري مثل تلك المقارنة ، ولا نرى أن سالم برده هذا كان بصدد إجراء مقارنة بينهما ، حتى يحمل الذهبي عليه هذا الحمل ، هل من المستحسن أن يسأل اللاحق عن عمل السابق حتى يتخذ منه قدوة حسنة في العمل أم لا ؟ وهل إذا كان الرد بأنه من الصعب جداً أن تعمل مثل عمل السابق لأن الأوضاع جد مختلفة ، أوضاعك أصعب بكثير من أوضاع السابق . هل في ذلك أي كلام ؟ وإذا استطرد الراد فقال وبفرض أنك تمكنت من أن تعمل مثل عمل السابق مع اختلاف الأوضاع هكذا فإنك تصير مثله في الفضل إن لم تكن أفضل . هل في ذلك شيء غير مقبول؟ وهل قول سالم ذلك فيه افتئات على أفضلية الجد عن الحفيد . وهل هناك من يجادل في أفضلية عمر الجد ، ليس فقط على عمر الحفيد بل على أي فرد في الأمة بعد أبي بكر ، إن عمر الحفيد ما خطر على باله مثل هذه المقارنة وكان يعلم جيداً المنزلة السامية لجده والتي لا تطاولها منزلة ، حتى إنه عندما طرح عليه أن يدفن مع الرسول وأبي بكر وعمر قال قولة عجيبة :"والله لأن يعذبني الله بكل عذاب إلا النار أحب إلي من أن يعلم الله من قلبي أني لذلك الموضع أهل"[3]. ولنعد إلى مقولة سالم . لقد تضمنت شرطاً ، وقد نفت إمكانية وقوع الشرط فتلقائياً ينتفي الجواب.

بعد هذا لنلقي نظرة على المواقف المشتركة التي واجهت العمرين معاً.

هل تجد فرقاً بينهما في موقفهما من بيت المال ؟ هل تجد فرقاً بينهما في الحجر الكامل على النفس وعلى الأهل من التخوض في المال العام ؟ هل تجد فرقاُ بينهما في الشدة المتناهية في رد أي مظالم ؟ ومع كل ذلك فلعمر الجد مكانته التي اكتسبها من هذا المواقف المشتركة إضافة إلى مواقفه حيال أوضاع خاصة انفرد بمواجهتها لم تواجه عمر بن عبد العزيز . وفي الأخير إن التساوي في بعض المواقف وارد . ولكن هذا لا يلزم أن يكون هناك تساو مطلق كلي في الدرجة . وألم يساو الرسول بين سيد الشهداء حمزة ورجل قام في وجه ظالم فضربه بسيفه؟ ومع هذا التساوي في هذا الموقف يبقي لحمزة مواقفه التي انفرد بها .

المسألة الثانية: ذكر ابن كثير أنه جرت علي ألسنة بعض العلماء مقارنة بين عمر بن عبد العزيز ومعاوية ، ففضل بعضهم معاوية وفضل بعضهم عمر بن عبد العزيز ، وكانت حيثيات من فضل عمر هي "لسيرته ومعدلته وزهده وعبادته " ، وكانت حيثيات من فضل معاوية "لسابقته وصحبته" . حتى قال بعضهم ليوم شهده معاوية من رسول الله خير من عمر بن عبد العزيز وآيامه وأهل بيته[4]. وما قلته سلفاً

---

[1]- الذهبي ، ١٢٧/٥ ، ابن سعد ، ٣٨٤/٧ ، ابن عساكر ، ١٢/ ٦٩٤ ، ابن كثير ، ١٢/ ٦٩٤

[2]- الذهبي ، ٥ / ١٢٧

[3]- ابن كثير ٧١٦/١٢

[4]- نفسه ، ١٢/ ٦٩٦

أقولـه هنـا ، إن مثـل هـذه المقارنـات لا محـل لهـا ولا فائـدة مـن ورائهـا . ومـا أراه هنـا أن معاويـة لـه بعـض المزايـا التـي انفـرد بهـا ولـم يشـاركه فيهـا عمـر مثـل الصـحبة ، ولعمـر بعـض المزايـا مثـل العـدل وعـدم الاستبداد بـالرأي والحيلولـة المطلقـة بـين أهلـه وبيـت المـال . وهـو فـي ذلـك يتميـز علـي معاويـة . وقديماً قيـل بحـق ، المزيـة لا تقتضـي الأفضـلية ، لأن المزيـة تتعامـل مـع حـالات بعينهـا ، بينمـا الأفضـلية تتعامـل مـع كـل الحـالات مجتمعـة . فقـد يكـون للرجـل ميـزة علـى الرجـل فـي مجـال معـين . ولكـن هـذا لا يعنـي أن صـاحب الميزة أفضل من الآخر.

وفـي النهايـة رحـم الله عمـر بـن عبـدالعزيز ، ورحـم كـل مـن عاونـه وسـار علـي دربـه وعلـى رأسـهم ابنـه عبـد الملـك وزوجتـه فاطمـة ورجـاء بـن حيـوة وغيـرهم ممـن أعـانوه ووقفـوا معـه فـي إنجـاز مـا أنجـزه فـي خدمـة الإسـلام والمسـلمين ، ورحـم سـليمان بـن عبـد الملـك جـزاء توليتـه لعمـر بـن عبـدالعزيز مـن بعـده ، كاسراً بذلك التقليد الذي كان سائداً لدى حكام بني أمية.

استنتاج عام

هدفت الدراسة إلى أهداف عدة ، على رأسها أن تقيم برهاناً تجريبياً على إمكانية قيام حكم إسلامي ووجود حاكم إسلامي رشيد في أزمنة متناثرة ، ليس فقط في عصر النبوة وعصر الخلافة الراشدة . وعلى أنه إذا ما تحقق ذلك فإن المجتمع سوف ينهض ويتقدم وترفرف الكفاية والرفاهية عليه ، وأن الحرية السياسية واشتراك الأمة في تقرير مصيرها وتحديد منهجها سوف يتحقق سياسياً ، وإن العدالة الاجتماعية ، وكرامة الجميع والوئام والسلام الاجتماعي سوف ينجز اجتماعياً.

ولتحقيق هذا الهدف النبيل قمنا بدراسة موضوعية ، وإن كانت موجزة وسريعة ، عن عمر بن عبد العزيز كحاكم إسلامي لم يختلف حوله اثنان من حيث عدالته ورشده ، وقد أدلت هذه الدراسة بموقفها برضى وحرية ودون لي واعنات لمقولاتها وتطويع لها لتنطق بما يريد الكاتب لا بما تريد هي . وكان ما أدلت به مصدقاً لهذه الفرضية التي قامت عليها . والتي تتمثل في "إذا ما تولى حكم الدولة حاكم إسلامي رشيد حقق لأمته ما هو أكثر من الرفاه الاقتصادي ، إنه الرفاه العام بالتعبير المعاصر ، أو هو السعادة بالتعبير التراثي الإسلامي الأصيل . وبتحول هذه الفرضية إلى حقيقة نصبح أمام استحقاق علينا معشر أبناء الأمة وهو أن نعمل جاهدين على وجود هذه النوعية من الحكام وأن ندفع بها إلى سدة الحكم . إن كنا نريد لأنفسنا السعادة في الدنيا ثم الآخرة.

مصادر الدراسة

١- الطبري ، تاريخ الأمم والملوك المعروف بالتاريخ الكبير ، دار المعارف، القاهرة .

٢- ابن كثير ، البداية والنهاية ، دار هجر للنشر والتوزيع ، القاهرة : ١٩٩٨ .

٣- ابن عبد الحكم ، سيرة عمر بن عبد العزيز ، دار العلم للملايين ، بيروت .

٤- ابن الجوزي ، سيرة عمر بن عبد العزيز ، مطبعة المؤيد ، القاهرة .

٥- الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ، بيروت : ١٩٨٢ .

٦- عبد العزيز سيد الأهل ، الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز ، مكتبات عكاظ ، جدة ، ١٤٠٥هـ .

٧- فلهاوزن ، بوليوس ، تاريخ الدولة العربية ، ترجمة أبو ريدة ، لجنة التأليف والترجمة النشر ، القاهرة .

٨- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، دار صادر ، بيروت .

٩- ابن سعد ، كتاب الطبقات الكبير ، هيئة الكتاب ، القاهرة : ٢٠٠٢ .

١٠- المسعودي ، مروح الذهبي .. ، دار الأندلس ، بيروت .

١١- ابن الجوزي ، صفة الصفوة ، حيدر آياد ، الهند .

١٢- أبو الفرج الأصفهاني ، الأغاني ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٨ .

١٣- السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، إدارة المطبعة النيرية ، القاهرة .

١٤- أبو يوسف ، الخراج ، دار المعرفة ، بيروت .

١٥- ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٨ .

١٦- البلاذري ، فتوح البلدان ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

١٧- الجهشياري ، الوزراء والكتاب ، مكتبة الحلبي ، القاهرة .

١٨- أبو عبيد ، الأموال ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

١٩- ابن خرداذبة ، المسالك والممالك ، طبعة ليدن ، ١٨٨٩م .

٢٠- ابن رسته ، الأعلاق النفيسة ، طبعة ليدن ، ١٨٩١م.

٢١- المقدسى ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، طبعة ليدن ، ١٨٧٧م .

٢٢- ابن عساكر ، التاريخ الكبير ، مطبعة روضة الشام ، ١٣٣٢هـ .

٢٣- الماوردي ، الأحكام السلطانية ، مكتبة الحلبي ، القاهرة .

٢٤- أحمد أمين ، فجر الإسلام .

٢٥- د.محمد ضياء الدين الريس ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٦- د. عماد الدين خليل ، ملامح ا لانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٥ .

٢٧- ابن العماد ، شذرات الذهب .

٢٨- عبد الوهاب الطويل ، انثروا القمح في ديار المسلمين ، مجلة الإقتصاد الإسلامي ، العدد ٣٧.

٢٩- اليعقوبي ، البلدان ، طبعة ليدن ، ١٨٩١م.